جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

معيار الحكم على صحة الكلام وخطئه عند سيبويه

إعداد

د/ محمد بن يحيي علي حكمي
أستاذ النحو والصرف المشارك- جامعة تبوك. كلية الوجه الجامعية

(العدد الثامن والثلاثون)
(الإصدار الثاني .. مايو)
(١٤٤٦هـ - ٢٠٢٥م)

علمية- محكمة- ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

معيار الحكم على صحة الكلام وخطئه عند سيبويه.

محمد بن يحيي علي حكمي
قسم النحو والصرف، كلية الوجه الجامعية، جامعة تبوك، المملكة العربية السعودية.
البريد الالكترونى: m.hakami@ut.edu.sa

الملخص:
يتناول هذا البحث مسعىً علميًا يرمي إلى الكشف عن الأسس التي اعتمدها سيبويه في توجيه التراكيب اللغوية والحكم عليها بالصحة والاستقامة أو بالخطأ والإحالة، ويسعى البحث إلى الإجابة عن سؤال ملحّ: أكان سيبويه يستند في أحكامه إلى الجانب التركيبي (النحوي) وحده، أم إلى الجانب الدلالي (المعنوي)، أم كان يزاوج بينهما معًا؟ وقد انطلقت هذه الدراسة لتحقيق هدفين رئيسين: إيضاح المعيار الذي تبناه سيبويه في إصدار أحكامه على صحة الجمل والتراكيب أو فسادها، مع إثبات أن العلاقة بين النحو والدلالة كانت عنده علاقة متينة لا تنفصم اعتمد عليها في تقسيم الكلام، وتوجيه التراكيب نحويا وإعرابيا، وأن أحكامه قامت على منهجية علمية رصينة التزم بها بصرامة وموضوعية، والإسهام في توجيه الاستعمال اللغوي السليم، ببيان الجمل والتراكيب التي يصح التلفظ بها لاتساقها مع الجانبين: التركيبي والدلالي، وتلك التي يتجنبها للانزياح عن الأطر النحوية والدلالية الصحيحة. وقد سلك البحث منهجًا يجمع بين الوصف والتحليل والإحصاء، وتوصل إلى إبراز التعدد الدلالي لمصطلح (الكلام) عند سيبويه، تبعًا للسياقات المختلفة التي يرد فيها، موضحًا أن هذا التعدد لم يكن اعتباطيًا، بل نابعًا من طبيعة المصطلح عند النحويين. ويؤكد البحث على العلاقة التكاملية بين النحو والدلالة، تلك العلاقة التي جعلها سيبويه معيارًا منهجيًا لتصنيف الكلام بين الاستقامة والإحالة، مشيرًا إلى أن أحكامه كانت تقوم على أسس لغوية ومنهجية راسخة، وإن لم يفصح عنها تصريحًا، وينتهي إلى أن الكلام المقبول هو ما اجتمع فيه الاتساق التركيبي وسلامة الدلالة، أما ما خالف ذلك فمردود لخروجه عن أصول اللغة وقوانينها.

الكلمات المفتاحية: الكلام، الصحة/الاستقامة، الخطأ/الإحالة، سيبويه، التوافق اللغوي والدلالي.

The Criterion for Judging the Correctness and Incorrectness of Speech According to Sibawayh.

Muhammad bin Yahya Ali Hakami
Department of Grammar and Morphology, Al-Wajh University College, University of Tabuk, Kingdom of Saudi Arabia.
Email: m.hakami@ut.edu.sa

Abstract:
This study, titled "The Criterion for Judging the Correctness and Incorrectness of Speech According to Sibawayh," investigates the foundational principles employed by Sibawayh in evaluating linguistic structures and determining their correctness or incorrectness. The research aims to address a longstanding question: Did Sibawayh base his grammatical judgments solely on syntactic structures, on semantic meaning, or on a combination of both؟ The study pursues two main objectives. First, it seeks to clarify the criterion adopted by Sibawayh in issuing judgments on the validity or corruption of sentences and constructions. It demonstrates that he viewed the relationship between syntax and semantics as strong and inseparable, relying on this interplay in classifying speech, guiding grammatical constructions, and forming his linguistic judgments. His approach reflects a rigorous and objective methodology to which he consistently adhered. Second, the research aims to contribute to the guidance of proper linguistic usage by identifying which expressions are linguistically acceptable—those that align with both syntactic and semantic principles—and which are not, due to their deviation from correct grammatical and semantic frameworks.Employing a methodology that combines description, analysis, and statistical inquiry, the study reveals the semantic multiplicity of the term "speech" (kalām) in Sibawayh's writings. This multiplicity, it argues, is context-dependent and reflects the nuanced understanding of the term among classical grammarians. The research highlights the integrative relationship between syntax and semantics, which Sibawayh used as a methodological standard for distinguishing coherent speech from flawed speech. It concludes that acceptable speech must exhibit both syntactic consistency and semantic clarity, and that any departure from these principles results in linguistic invalidity, as such expressions fall outside the established rules and principles of the Arabic language.

Keywords: Speech, Correctness/Correctness, Error/Reference, Sibawayh, Linguistic and semantic agreement.

مقدمة

لاشك أن كتاب سيبويه يحظى دائما بعناية منقطعة النظير من الباحثين المهتمين بالدراسات اللغوية ؛ لأنه يُعد الكتاب الأول الذي قدّم وصفا دقيقا للمادة اللغوية المأخوذة من لغة العرب ، وصفا شاملا جميع الجوانب النحوية والصرفية والدلالية ، وقد سيطرت آراؤه وتحليلاته على مَنْ جاء بعده من العلماء والباحثين في اللغة والنحو.

وهذا بحث عنوانه (معيار الحكم على صحة الكلام وخطئه عند سيبويه) ، أحاول فيه أن أبيّن المعيار الذي احتكم إليه سيبويه في توجيه التراكيب والحكم عليها بالصحة والاستقامة أو بالخطأ والإحالة ، وأجيب عن تساؤل يفرض نفسه دائما : هل اعتمد سيبويه في ذلك على الجانب التركيبي (النحوي) أم الجانب الدلالي (المعنى) أم اعتمد على الجانبين معاً ؟

- وقد كان الهدف من هذا البحث تحقيق أمرين :

الأول : توضيح المعيار الذي أخذ به سيبويه في الحكم على صحة الجمل و التراكيب أو خطئها ، وإثبات أن علاقة النحو بالدلالة علاقة وطيدة عوّل عليها في تقسيم الكلام وفي توجيه التراكيب نحويا وإعرابيا ، وأن أحكامه المعيارية التي كان يصدرها على الكلام كانت موضوعية وعلى أسس منهجية التزم بها .

الثاني : أن يسهم موضوع البحث في بيان الجمل والتراكيب التي يجوز التكلم بها ؛ لتوافقها مع الجانبين : النحوي والدلالي ، والتي لا يجوز التكلم بها ؛ لخروجها عن القوانين والقواعد اللغوية والدلالية .

تمهيد

- اهتم سيبويه بالمعنى واعتدّ به في توجيهاته وتعديلاته وتفسيراته للكثير من المسائل والأحكام النحوية ، وكذلك وضع المعنى نصب عينيه عند التوجيه الإعرابي لآلاف الأمثلة والشواهد القرآنية والشعرية التي تضمنها كتابه . وقد اتخذ البحث منهج الوصف والتحليل وأيضا الإحصاء ، مستمدا مادته اللغوية من كتاب سيبويه بما تضمنه من جمل وتراكيب وشواهد مأخوذة من لغة العرب ، صنفها سيبويه وقدم لها توجيها نحويا وتفسيرا دلاليا معتمدا في ذلك على فكرة التوافق اللغوي والدلالي معا، مع الاسترشاد بأهم الآراء اللغوية والنحوية المتعلقة بموضوع البحث .

وتتجلى مظاهر التوجيه بالمعنى عند سيبويه في الصفحات الأولى من كتابه ، وذلك حين عقد باباً موجزاً مستقلاً أطلق عليه " باب الاستقامة من الكلام والإحالة " [١] .

فمن خلال مناقشة هذا الباب نستطيع أن نتعرف على مظهر مهم من مظاهر التوجيه النحوي بالمعنى عند سيبويه . ولجلاء هذا المظهر وتوضيحه ينبغي أن نتوقف للإجابة عن سؤال يتبادر إلى الذهن منذ الوهلة الأولى لقراءة هذا الباب ، وهو : ماذا يقصد سيبويه بمصطلح " الكلام" ؟ وهل استخدمه سيبويه مرادفاً للجملة بوصفها مصطلحاً نحوياً ؟

والإجابة عن هذا السؤال تقتضى أن نبين الصور والأشكال والاستعمالات المختلفة التي ورد عليها مصطلحا " الجملة " و " الكلام " عند سيبويه ، وفيما يلى توضيح ذلك .

١– " الكتاب " لسيبويه ، تحقيق : عبد السلام هارون ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨م ، ج ١ / ٢٥

- مصطلحا " الجملة " و " الكلام " عند سيبويه :

وردت كلمة " الجملة " في كتاب سيبويه في تسعة مواضع [١] ، منها **ثمانية مواضع** جاءت فيها هذه الكلمة بصيغة المفرد ، ومن ذلك قول سيبويه :

- " ومما أجرى مجرى الأبد والدهر والليل والنهار : المحرم وصفر وجُمادى ، وسائر أسماء الشهور إلى ذي الحجة لأنهم جعلوهن جملةً واحدة لعدة أيام " [٢] .
- وقال سيبويه في باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء : " جملةُ هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل ، وإلى الابتداء والخبر ؛ لأنه في معنى إذْ " [٣] .
- وقال سيبويه في باب ما ينصرف من الأفعال إذا سمّيت به رجلا: " فكل اسم يسمّى بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة وله مثال في الأسماء انصرف

١- هذا الإحصاء يخالف ما ذهب إليه الدكتور حماسة ، حيث يقول : " تقريت كتاب سيبويه بحثاً عن كلمة " الجملة " سواء بالمعنى الاصطلاحي أم بالمعنى اللغوي فلم أهتدِ إليها قط ، وهذا ما يدعوني إلى القول بأنها لم ترد في هذا الكتاب " . " بناء الجملة العربية " – د . محمد حماسة عبد اللطيف ، دار القلم – الكويت ، الطبعة الأولى ،١٩٨٢م ، هامش ص ٢٦ .

ـ ويخالف هذا الإحصاء كذلك كثيرا من الباحثين الذين تبعوا الدكتور / حماسة فيما ذهب إليه . انظر على سبيل المثال : " دراسة المصطلحات اللغوية في كتاب سيبويه " – فرحات الدريس ، بحث منشور في مجلة (المعجمية) ، العدد الأول ، ١٩٨٥م ، ص ١٣٥ .

وانظر كذلك : " الجملة والكلام عند النحاة العرب " ص ٢٢ ، حسين أحمد أبو عباس ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية دار العلوم . جامعة القاهرة ، ١٩٩٨م .

٢- الكتاب ج ١ / ٢١٧

٣- الكتاب ج١١٩/٣

، فإن سميته باسم في أوله زيادة وأشبه الأفعال لم ينصرف . فهذه جملة هذا كله " [١] .

وقال سيبويه كذلك : " ومما جاءت مصادره على مثال لتقارب المعاني قولك : يئست يأساً ويآسة ، وسئمت سأماً وسآمة وزهدت زهداً وزهادة . فإنما جُملة هذا لترك الشيء " [٢] .

واستخدم سيبويه هذه الكلمة بصيغة الجمع مرة واحدة ، حيث يقول : " وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً . وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا ؛ لأن هذا موضع جُمَلٍ " [٣].

ولم يخرج استخدام سيبويه لكلمة " جملة " أو " جمل " فى جميع المواضع السالفة الذكر وغيرها مما لم نذكره هنا [٤] – لعدم الإطالة – عن المعنى اللغوي . فـ " الجملة " عنده – بحسب السياق الذى ورد فيه هذه الكلمة – بمعنى الجمع والإجمال ، وقوله : " هذا موضع جمل " يعنى به : هذا موضع جمع وإجمال أو إيجار واختصار [٥] .

١– الكتاب ج٣/٢٠٨

٢– الكتاب ج ٤ /١٦

٣– الكتاب ج ١ / ٣٢

٤– انظر مواضع أخرى لمصطلح " الجملة " في (الكتاب) ج ٤ / ٢٠ ، ٨٨ ، ١٢٧ ، ١٥٢ .

٥– ورد في المعجم الوسيط مادة (جَمَل) : " جَمَل الشيء جَمْلا : جمعه عن تفرَّق ..... وأجْمَل الحساب : جمع أعداده وردَّه إلى الجملة . و– الكلام ، وفيه : ساقه موجزاً ..... (الجملة) : جماعة كل شيء ، ويقال أخذ الشيء جملةً : متجمعاً لا متفرقاً ..... (ج) جُمَلٌ " . المعجم الوسيط – مجمع اللغة العربية – دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، ج ١ / ١٤١ .

ومعنى الكلمة هنا يحددها السياق كما أشرت إلى ذلك ، ولكن للدكتور / ميشال زكريا رأى =

وهذا يدفعني إلى تأييد رأى الدكتور حماسة في أن مصطلح " الجملة " لم يستخدمه سيبويه في كتابه على الوجه الذى تناوله به من جاء بعده من النحاة، وأنه لم يظهر مع الدراسات النحوية التي عاصرت كتاب سيبويه ، إذ يعدّ (الكتاب) أهم مصدر نحوى يمثل الجهود النحوية في هذه الفترة " [١] ، وهو ما يشير كذلك إلى أن هذا المصطلح لم يكن مستخدما عند النحاة قبل سيبويه .

وذكر الدكتور حماسة أن " أول من استخدم مصطلح الجملة بالمفهوم الذى شاع فيما بعد هو المبرد في كتابه (المقتضب)" [٢] ، ويبدو أن الذى دفع الدكتور حماسة لتبنى هذا الرأي أن المبرد قام في الصفحات الأولى من كتابه المذكور بذكر أمثلة للجملة ، وتعريفها تعريفاً اصطلاحياً تردد كثيراً في كتب النحاة بعده ، حيث يقول " هذا باب الفاعل ، وهو رفع . وذلك قولك : قام عبد الله ، وجلس زيد . وإنما كان الفاعل رفعاً ؛ لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها ، وتجب بها الفائدة للمخاطب ، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت : قام زيدٌ . فهو بمنزلة قولك : القائم زيد " [٣] .

=

آخر ، ينظر فيه للجملة بوضعها مصطلحاً نحوياً ، حيث وقف عند قول سيبويه : " هذا موضع جمل " وقال : واضح في رأينا أن سيبويه ينظر إلى قواعده من حيث هي قواعد جمل ، أي قواعد تنطلق من تحليل الجملة وعناصرها " . بحوث ألسنية عربية ، د . ميشال زكريا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر – بيروت ، ط ١ ١٩٩٢ م ، ص ٤٦ .

١- انظر : بناء الجملة العربية ، ص ٢٦ .

٢- السابق ، ص ٢٩ .

٣- المقتضب ، للمبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩ م ، ج ١ / ٨ .

ويُفْهَم من كلام المبرد ومن خلال الأمثلة التي ذكرها أن الجملة تتكون من ركنين أساسيين يسند أحدهما إلى الآخر ، وهما الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر، وأنها التي تفيد معنى يحسن السكوت عليه " وجملة المبتدأ والخبر أصل لأن الأخرى بمنزلتها " [١] .

* أما **مصطلح** " **الكلام** " فقد استخدمه سيبويه في مواضع كثيرة من الكتاب ، وقد أحصيت هذه المواضع فوجدتها قد بلغت (١١٦٣) ألفاً ومائة وثلاثة وستين موضعاً ، وفيما يلى جدول يبين الصور والأشكال التي ورد عليها هذا المصطلح في كتاب سيبويه ، مع ذكر عدد مرات ورود كل صورة منها ، والإشارة إلى بعض مواضع من مواردها في الكتاب :

م	الصورة التي ورد عليها مصطلح " الكلام "	عدد مرات وروده	من مواضع وروده في الكتاب
١	الكلام	٧١٧	ج١/ ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ – ج٢ / ٨ ، ١٢، ١٩، ٢٣
٢	الكلامين	٢	ج١ / ٩٠ – ج ٤ / ١٨٥
٣	كلاماً	٤٢	ج١ / ٢١ ، ٦١، ١٠٤، ١٠٨،– ج٢/٧٨، ٨٨، ٩٠، ١٢٤
٤	كلام	٣٥	ج١/ ٢٣٥ ،٣٣٤، ٤١٧، ٤٣٦، – ج٢/٥٠، ١١٤ ، ١٢٦، ١٤٩

١– العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص ١٩ ، د . محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠١ م .

٥	كلام العرب	٤٦	ج١/٧، ٣٠٣، ٣٣٩- ج٢/١٠٢، ١٢١، ١٣٦، ١٨١، ١٨٥
٦	كلام الناس	٣	ج١/٣٠٨، ج٢/٥١ – ج٣/ ٩٧
٧	كلام العباد	٢	ج١/٣٣١، ٣٣٢
٨	كلام المسئول	٢	ج٢/٤٢١، ٤٢٢
٩	كلام العجم	١	ج ٣/٢٣٥
١٠	كلام الفرس	١	ج٤/ ٣٠٥
١١	كلام المخاطب	١	ج٢ / ٤١٨
١٢	كلام المُخْبِر	١	ج٣ / ٨٣
١٣	كلام طيئ	١	ج٢ / ١٩٢
١٤	كلام أكثر العرب	١	ج١/٤٣٦
١٥	كلام كل العرب	١	ج٣/١٥٧
١٦	كلام بعضهم	١	ج٣/٩
١٧	كلامهم	٢٦٩	ج١/٢٤، ٢٥، ٣٨، – ج٢/٥١، ٨٢، ١١٥، ١٦٣
١٨	كلامه	٢٦	ج١/٥٣، ٩٣، ١٢٠، ٢٤٤، – ج٢/ ٨، ٤٠٧، – ج٣/ ٦، ٥٠
١٩	كلامك	٩	ج١/٢٥، ٢٩٢، ٣٢١، ٣٨٣، ٣٨٧- ج٢/ ٢٢٢- ج٣/ ٥٠، ١٠٤
٢٠	كلامها	٢	ج١/ ٤٠٩ – ج٣/ ٥٢٧

وكما تنوعت الصور التي والأشكال التي ورد عليها مصطلح " الكلام " عند سيبويه ، فكذلك تنوعت وتعددت الدلالات والمعاني يشير إلى هذا المصطلح [١] ، حيث يقوم السياق . وحده . بتحديد المراد به ، فقد استخدمه سيبويه كثيراً بمعنى اللغة أو النظام الذى تسير عليه لغة العرب ، ومن ذلك قوله : " وقد يُشبِّهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله ، وسترى ذلك في كلامهم كثيراً " [٢] . وكذلك قوله : " فليس من كلام العرب أن تلتقى همزتان فتُحققا ، ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة " [٣] .

واستخدم سيبويه هذا المصطلح مراداً به النثر في مقابل الشعر ، ومن ذلك قوله : " اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف مالا ينصرف " [٤] ، وقوله : " هذا باب ما يجوز في الشعر من إيّا ولا يجوز في الكلام " [٥] .

١- أشار الدكتور حماسة إلى بعض هذه الاستعمالات . انظر : في بناء الجملة العربية ، ص ٢٧ ، ٢٨ .

٢- الكتاب ، ج١ / ١٨٢ .

٣- الكتاب ،ج٣/٥٤٩ – وانظر : مواضع أخرى لاستخدام مصطلح " الكلام " بمعنى : اللغة ، في " الكتاب " ، ج١ ٢٤ ، ٢٥ ، ٨٣ ،١٢٦ ، – ج٢/ ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٣ ، ، ٢٨٠- ج٣/٢٣٥ ، ٢٥٨ ، ٢٧٥ ، ٢٧٨ –ج٤/ ٢٧ ، ٤٤، ٨٣ ، ١٠٣

٤- الكتاب ، ج ١/ ٢٦ .

٥- الكتاب ، ج٢/ ٣٦٢- وانظر كذلك : مواضع أخرى لاستخدام مصطلح " الكلام " بمعنى : النثر ، في " الكلام " ، ج١ / ٢٨ ، ٤٨ ، ٧٢ ، ٨٥ – ج٢ / ١٢٤ ، ١٢٥ ، ٢٥٤ ، ٣٥٧ – ج٣ / ٤٠ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ، ١١٢ – ج٤ / ١٩٠ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩

وقد يَرِدُ به الاستعمال الصحيح أو المفضل ، ومن ذلك قوله : " ... ولولا أنه كذلك ما كان وجهُ الكلام زيداً مررت به " [١] . وقوله : " وتقول : آتى من يأتيني ، وأقول ما تقول ، وأعطيك أيّها تشاء . هذا وجه الكلام وأحسنه " [٢] .

وقد يرد لفظ " الكلام " عند سيبويه بمعنى : أوزان أبنية الكلمات في لغة العرب ، ومن ذلك قوله : " ولا نعلم في الكلام فِعَلَى ، ولا فَعِلَى ، ولا فُعْلَى" [٣] ، وقوله : " ولا نعلم في الكلام فِعُلّى ، ولا فَعُلّى ، ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره " [٤] .

واستخدم سيبويه مصطلح " الكلام " في مواضع كثيرة من الكتاب مرادفاً للجملة في اصطلاح من جاء بعده ، كقوله : " ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم ، وإلا لم يكن كلاماً ، والاسم قد يستغنى عن الفعل ، تقول : الله إلهنا ، وعبد الله أخونا " [٥] ، ويُفهم من كلام سيبويه هنا أن الفعل لابد له من فاعل يُسْنَد إليه حتى يحصل من مجموعهما معاً كلام مفيدٌ أو جملة مفيدة ، وهو بذلك يشير إلى الجملة الفعلية وركنيها الرئيسين ، وبعد ذلك مثّل للكلام المفيد بجملتين اسميتين مستقلتين تامتين ، كل منهما تفيد معنى تاماً يحسن السكوت عليه .

١- الكتاب ، ج١ / ٩٢ .

٢- الكتاب ، ج٣ / ٧٠ . انظر : مواضع أخرى لاستخدام مصطلح " الكلام " بمعنى : الاستعمال الصحيح أو المفضل ، في " الكتاب " ، ج١ / ٧٤ ، ١٧١ ، ١٨٢ ، ٢٢٨ – ج ٢ / ٢٣ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ٣١١ – ج ٣ / ٩٠ ، ١٠٥ ، ١٦٧ ، ٥٦٦ – ج ٤ / ٤٠٨ .

٣- الكتاب ، ج ٤ /٢٥٦ .

٤- الكتاب ، ج٤ / ٢٦١ . وانظر : مواضع أخرى ورد فيها مصطلح " الكلام " بمعنى ، أوزان أبنية الكلمات في لغة العرب ، في " الكتاب " ج٤ / ٧٧ ، ٩٠ ، ١٤٥ ، ١٤٩ ، ٢٤٥ ، ٢٥٠ ، ٢٦٠ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٢ .

٥- الكتاب ، ج١ / ٢١ .

ومن مواضع استخدام مصطلح " الكلام " بمعنى : الجمل – كذلك – قوله : " هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة ، فمنه مستقيم حسنٌ ، ومحال ، ومستقيم كذب ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب " [١] . ويلاحظ أن سيبويه قد سمّى " المحال " كلاماً مع أنه غير مفيد ، وبذلك يتسع مفهوم " الكلام " عنده ليشمل المفيد وغير المفيد.

ويقول سيبويه كذلك : " ألا ترى أنك لو قلت : فيها عبدُ الله " [٢] ، وهو هنا يقصر مفهوم " الكلام " على الجمل المفيدة ، كما أنه يشترط للجملة المفيدة تحقيق أمرين هما :

١- إفادة معنى يحسن السكوت عليه .

٢- استقلال التركيب بنفسه أو ما يسميه " الاستغناء " .

وقد استخدم سيبويه مصطلح " الكلام " مقابلاً للقول ، حيث يقول : " واعلم أنَّ (قلت) إنما وقعت في كلام العرب على أن يُحكَى بها ، وإنما تُحْكِى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً ، نحو قلت : زيدٌ منطلقٌ ، لأنه لا يحسن أن تقول زيدٌ منطلقٌ ، ولا تدخل (قلت) . وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه " [٣] . يقول أبو سعيد السيرافي : " وأما قوله : (وإنما يُحكى بعد القول ما كان كلاماً)، يعنى : ما كان جملة قد عمل بعضها في بعض ، وقوله : (لا قولا) ، يعنى : لا مصدراً له ؛ لأنه يعمل في مصدره ، كقولك : قال زيدٌ قولاً حسناً ... وقوله :

١- الكتاب ، ج ١ / ٢٥ .

٢- الكتاب ، ج ٢ / ٨٨ . وانظر : مواضع أخرى ورد فيها مصطلح " الكلام " بمعنى : الجملة ، في " الكتاب " ، ج ١ / ١٤ ، ٦١ ، ١٠٤ ، ١٠٨ – ج ٢ / ١٢ ، ٢٣ ، ٧٨ ، ٩٠ – ج ٣ / ١٠٩ ، ١٦٣ ، ١٧٢ ، ٣٣٠ .

٣- الكتاب ، ج ١ / ١٢٢ .

(وما لم يكن هكذا سقط القول عليه) ، يعنى : مالم تكن جملة ، نحو المصدر والظرف والحال سقط القول عليه وعمل فيه " [١] .

ويُفهم من ذلك أن سيبويه يفرّق بين " الكلام " و " القول " حيث جعل " الكلام واقعاً على الجمل ؛ أي يختص بالتراكيب المفيدة فائدة يحسن السكوت عليها ، مثل : زيدٌ منطلقٌ . أما " القول " فقد جعله مختصاً بالكلمات المفردة ، نحو : زيدٌ ، وعمروٌ ، أو بالتراكيب غير المفيدة أو الناقصة ، نحو : إن قام زيدٌ ، وكان أخوك .

ويؤكد هذا الفهم أن ابن جنى بعد أن نقل نص سيبويه السابق علّق عليه ، وذكر أن سيبويه أرانا من كلامه " أن الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها ، الغانية عن غيرها ، وأن القول لا يستحق هذه الصفة ، من حيث كانت الكلمة الواحدة قولاً ، وإن لم تكن كلاماً .... فعلى هذا يكون قولنا : قام زيدٌ ، كلاماً ، فإن قلت شارطاً : إن قام زيد ، فزدت عليه (إن) رجع بالزيادة إلى النقصان ، فصار قولاً لا كلاماً ؛ ألا تراه ناقصاً ، ومنتظراً للتمام بجواب الشرط " [٢]

ويدفعني الحديث عن " الجملة " و " الكلام " عند سيبويه – بوجه خاص – إلى الإشارة في إيجاز إلى العلاقة بين " الكلام " و " الجملة " عند النحويين بجه عام .

١– شرح كتاب سيبويه ، لأبى سعيد السيرافي ج ٣ / ٢٣٨ ، ٢٣٩ .، تحقيق : د . فهمى أبو الفضل ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة – الطبعة الأولى ، ٢٠٠١ م .

٢– الخصائص ، لابن جنى ، تحقيق : محمد على النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الرابعة ١٩٩٩ م ، ج ١ / ٢٠ .

*** العلاقة بين " الكلام " و " الجملة " في نظر النحويين :**

ذكر الدكتور / عبادة : أن العلاقة بين " الكلام " و " الجملة " في نظر النحويين تتمثل في اتجاهين [١]

أما **الاتجاه الأول** – وهو مذهب سيبويه – فقال عنه : " الذى يفهم من كلام سيبويه أن الكلام هو الجملة المستقلة بنفسها الغانية عن غيرها " [٢] .

ومما يدل على صحة ما ذهب إليه أستاذنا تعريف المجاشعي للكلام بأنه " كل جملة مستقلة مفهومة ، هذا هو المشهور عند النحويين ..... وهو الظاهر من مذهب سيبويه " [٣] .

ويقرر ابن جنى ذلك حيث يعرّف " الكلام " ويضرب له الأمثلة المختلفة بقوله : " أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه ، مفيد لمعناه ، وهو الذى يسميه النحويون الجُمَل ، نحو : زيدٌ أخوك ، وقام محمدٌ ، وضُرِب سعيد ، وفى الدار أبوك ، و صه ، ومه ، ورويد ..... فكل لفظ مستقلّ بنفسه ، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام " [٤] . وقال أيضاً : " الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برءوسها ، المستغنية عن غيرها ، وهى التي يسميها أهل هذه الصناعة الجُمَل ، على اختلاف تراكيبها " [٥] .

١– انظر : " الجملة العربية : مكوناتها – أنواعها – تحليلها " ، د . محمد إبراهيم عبادة ، مكتبة الآداب بالقاهرة ، ص ١٨ – ٢٣ . وانظر : " في بناء الجملة العربية " ، ص ٢٩ – ٣٨ . وانظر : " العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث " ، ص ١٧ – ٢٣

٢– " الجملة العربية : مكوناتها – أنواعها – تحليلها " ، ص ١٨ – ١٩ .

٣– " شرح عيون الإعراب " لأبى الحسن علىّ بن فضّال المجاشعى ، تحقيق : د . عبد الفتاح سليم ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨ م ، ص ٣٢ .

٤– الخصائص ، ج ١ / ١٨ .

٥– السابق ، ج ١ ٣٢ .

ويعرّف ابن جنى " الجملة " فيقول : " وأما الجملة فهي كل كلام مفيد مستقلّ بنفسه " [١] .

ويبدو جلياً من خلال التعريف الذى ذكره ابن جنى لكل من " الكلام " و " الجملة " وكذلك من الأمثلة التي ذكرها – أن مدلول كل منهما مطابق لمدلول الآخر ، حيث اشترط في كليهما أمرين هما :

١- إفادة المعنى .

٢- استقلال التركيب بنفسه .

وخلاصة القول في هذا الاتجاه . كما يرى ابن جنى ومن قبله سيبويه . " أن الكلام والجملة مترادفان ، وأنهما ما يؤدي معنى مفيداً مستقلاً بنفسه " [٢] .

وقد سار على نفس الاتجاه فى التسوية بين " الكلام " و " الجملة " كل من عبد القاهر الجرجاني [٣] ، وابن مالك [٤] ، والزمخشري [٥] وابن يعيش [٦] .
).

وأما **<u>الاتجاه الثانى</u>** – وهو مذهب الرضى الاستراباذي – فهو اتجاه يفرق بين " الكلام " و " والجملة " ويجعل بينهما عموماً وخصوصاً [١] ، يقول

١- " اللمع فى العربية " ، لابن جنى ، تحقيق : حسين محمد محمد شرف ، عالم الكتب ، ط ، ١٩٧٩ م ، ص١١٠ .

٢- الجملة العربية : مكوناتها – أنواعها – تحليلها ، ص ٢١ .

٣- انظر : " الجمل " ، للجرجاني ، تحقيق : على حيدر – دمشق ، ١٩٧٢ م .

٤- انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق : د . عبد الرحمن السيد ، و د . محمد بدوى المختون . دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٩٩٠ م ، ج ١ / ٥ .

٥- انظر : المفصل في علم العربية ، للزمخشري ، دار الجيل ، بيروت – لبنان ، ط ٢ ، ١٣٢٧ هـ . ، ص ٦ .

٦- انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت – مكتبة المتنبي ، القاهرة ، ، ج ١ / ٢٠ ، ٢١ .

الرضى : " والفرق بين الكلام والجملة أن (الجملة) ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أولاً ، كالجملة التي هي خبر المبتدأ ، وسائر ما ذكر من الجمل ، فيخرج المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه . و (الكلام) ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته ، فكل كلام جملة ولا ينعكس " [٢] .

ويفهم من كلام الرضى أن " التركيب المتضمن إسناداً إن كان مستقلاً بنفسه وأفاد فائدة يحسن السكوت عليها سُمِّى كلاماً و سُمِّى جملة ، مثل : الشمس طالعة ، أما إذا قلت : خرجت والشمس طالعة فـ (الشمس طالعة) لا يعد هنا كلاماً ؛ لأنه لم يقصد لذاته ، إذا لا أريد الإخبار بطلوع الشمس ، بل يسمى جملة فقط ، أي أن المركب الإسنادي الأصلي إذا كان جزءا من تركيب أكبر سُمِّى جملة ولا يسمى كلاماً فكل كلام جملة وليس كل جملة كلاماً " [٣] .

وقد تبع ابن هشام الرضى في التفريق بين الكلام والجملة ، حيث يقول تحت عنوان " شرح الجملة ، وبيان أن الكلام أخص منها ، لا مرادف لهما " : " (الكلام) : هو القول المفيد بالقصد . والمراد بـ (المفيد) : ما دل على معنى يحسن السكوت عليه . و(الجملة) عبارة عن الفعل وفاعله كـ (قام زيد) ،

=

١- انظر : الجملة العربية : مكوناتها – أنواعها – تحليلها ، ص ٢١ ، وانظر : في بناء الجملة العربية ، ص ٣١ . وانظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، ص ٢٢ .

٢- شرح الرضى على الكافية ، للرضى ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط ٢ ، ١٩٧٩ م ، ج ١ / ٨ .

٣- الجملة العربية : مكوناتها – أنواعها – تحليلها ، ص ٢٢ .

والمبتدأ والخبر كـ (زيد قائمٌ) وما كان بمنزلة أحدهما نحو : (ضُرِبَ اللصُّ) و (أقام الزيدان) و (وكان زيدٌ قائماً) و (ظننته قائماً) " [١].

ثم عقَّب على هذين التعريفين للكلام والجملة بقوله : " وبهذا يظهر لك أنهما ليس بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس ، وهو ظاهر قول صاحب المفصل ، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال : ويسمى جملة ، والصواب أنها أعمُّ منه ، إذ شرطه الإفادة بخلافها ، ولهذا تسمعهم يقولون : جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيداً ، فليس كلام " [٢] .

وخلاصة القول في هذا الاتجاه . كما تظهر النصوص السابقة عند الرضى وابن هشام . أن الجملة أعم من الكلام ، وهو أخص منها ، وأنه لابد في كليهما من توافر ركني الإسناد الرئيسين ، وهما الفعل والفاعل ، أو المبتدأ والخبر ، ولكن يشترط في الكلام الإفادة والاستقلال ، ولا يشترط في الجملة ذلك ، حيث لا يعنى وجود الركنين بالضرورة توافر الإفادة التامة في انضمامهما ، وعلى ذلك فكل كلام جملة ؛ لوجود التركيب الإسنادي ، وليس كل جملة كلاماً ؛ لأن الإفادة شرط في الكلام بخلاف الجملة ، حيث تكون مفيدة ، وقد تكون غير مفيدة .

****

وبعد أن تحدثت عن مفهوم (الجملة) و (الكلام) عند سيبويه ، وبيَّنت – في إيجاز – العلاقة بين هذين المصطلحين عن النحويين بعده ، يجب التنبيه على أن سيبويه لم يكن معنياً بالتفريق بي (الجملة) و (الكلام) بوصفهما مصطلحين نحويين ، ولكنه كان معنياً بوصف اللغة والحديث عن الكلام

١– " مغنى اللبيب " لابن هشام ،تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت – لبنان ، ١٩٩١م ، ج ٢ / ٤٣١

٢– السابق ، الصفحة نفسها .

المستقيم أو الجمل والتراكيب المفيدة التي يجوز التكلم بها واستعمالها ؛ ليوجه المتكلم لها ؛فيتعمدها ويسير على منوالها ، وليطرح ما عداها من الكلام المحال أو الجمل والتراكيب غير المفيدة التي لا يجوز التكلم بها أو استعمالها . وهذا ما يدفعني إلى الحديث عن الكلام المستقيم والكلام المحال عند سيبويه ؛ لمعرفة الأساس أو المعيار الذى اعتمد عليه التقسيم .

- ويتوزع الحديث في هذا الموضوع على ثلاثة بنود ، هي :

١. الاستقامة والإحالة تحليلات نظرية .

٢. الاستقامة والإحالة أوصاف معيارية .

٣. الاستقامة والإحالة توجيهات عملية .

أولا : الاستقامة والإحالة تحليلات نظرية :

قام سيبويه في الصفحات الأولى من كتابه بتقسيم الكلام . الجمل العربية . إلى قسمين رئيسين ، هما : "مستقيم " و " وحال " ، وقد أدرج تحت القسم الأول (المستقيم) ثلاثة أقسام فرعية ، هي : مستقيم حسن ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وأدرج تحت القسم الثاني (المحال) قسمين ، هما : محال فقط ، ومحال كذب ، حيث يقول في باب أطلق عليه (باب الاستقامة من الكلام والإحالة) : " فمنه مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب .

- فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتُك أمسِ ، وسآتيك غداً .
- وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره ، فتقول : أتيتك غداً ، وسآتيك أمس .
- وأما المستقيم الكذب ؛ فقولك : حملتُ الجبلَ ، وشربتُ ماءَ البحرِ ، وتحوه .

- وأما المستقيم القبيح ، فأن تضع اللفظ في غير موضعه ، نحو قولك : قد زيداً رأيت ، وكى زيدٌ يأتيك ، وأشباه هذا .
- وأما المحال الكذب ؛ فأن تقول : سوف أشربُ ماءَ البحرِ أمسِ " [1] .

ويتضح من القراءة الأولية لهذا النص أن سيبويه قد صنَّف الكلام إلى خمسة أقسام ، هي :

١- الكلام المستقيم .

٢- الكلام المستقيم الكذب .

٣- الكلام المستقيم القبيح .

٤- الكلام المحال .

٥- الكلام المحال الكذب .

وقد قدم سيبويه تعريفاً للمحال ، وللمستقيم القبيح ، وترك المصطلحات الأخرى التي استخدمها في هذا الباب دون تحديد ؛ وذلك اعتماداً على فهم المراد منها من خلال الأمثلة التي ذكرها لكل قسم ، ويبدو أن هذا الأمر قد جعل هذه المصطلحات غير واضحة الدلالة ، أو يكتنفها بعض الغموض ، مما فتح الباب على مصراعيه أمام محاولات النحاة القدماء والمحدثين لتفسير مراد سيبويه بهذه المصطلحات ، فكثرت التفسيرات وتعددت التأويلات ، وحاول كل منهم أن يدلى بدلوه في تحليل هذا الباب ، فماذا يقصد سيبويه بكل مصطلح من هذه المصطلحات ؟ وما الأسس والمعايير التي استند إليها في هذا التقسيم ؟ وهل اعتمد على الجانب التراكيبي (النحوي) أم الجانب الدلالي (المعنى) أم اعتمد على الجانبين معاً ؟

١- الكتاب ، ج ١ / ٢٥ .

وتتضح الإجابة عن هذا السؤال من خلال عرض لأبرز المحاولات التي تعرضت لشرح (باب الاستقامة من الكلام والإحالة) عند سيبويه من قبل النحويين القدماء والمحدثين .

ولعل أبرز النحويين القدماء الذين أقدموا على تحليل هذا الباب وتفسيره هو أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) في شرحه لكتاب سيبويه ، فقد توقف أمام القسم الأول من أقسام الكلام ، وهو المستقيم الحسن ، فقال : " فأما المستقيم الحسن ، فقولك : أتيتك أمس ، وسآتيك غداً . وهذا كما قال ؛ لأن ظاهره مستقيم اللفظ والإعراب ، غير دال على كذب قائله ، وكذلك كل كلام تكلَّم به متكلِّم ، فأمكن أن يكون على ما قال ، ولم يكن في لفظه خلل من وجهة اللغة والنحو ، فهو كلام مستقيم في الظاهر ، وقد تبيَّن في مثل هذا أن قائله كاذبٌ فيما قاله ، فتحكم على كلامه أنه كذب غير مستقيم من حيث كان كذباً ، إلا أنه مستقيم اللفظ ، ويلحق بقوله : حملت الجبل ، وشربت ماء البحر .... في أنه كذب ، غير أن الذى استعمله سيبويه في المستقيم ، أن يكون مستقيم اللفظ والإعراب فقط ، وعنى بالمستقيم اللفظ والإعراب أن يكون جائزاً في كلام العرب ؛ دون أن يكون مختاراً " [١] .

وتوقف أمام القسم الثاني من أقسام الكلام ، وهو المستقيم الكذب ، فقال : " وأما المستقيم الكذب ، فقولك : حملت الجبل ، وشربت ماء البحر ، ونحوه . وإنما خُصَّ (حملت الجبل) و (وشربت ماء البحر) بالكذب ؛ لأن ظاهرهما يدل على كذب قائلها قبل التصفح والبحث " [٢] .

١- شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي ، تحقيق : د . رمضان عبد التواب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٠ م ، ج ٢ / ٨٩ ، ٩٠ .

٢- السابق ، ج ٢ / ٩١ .

ويفهم من تحليل النصين السابقين عند السيرافي ما يلى :

١- أن لفظة " مستقيم " يقصد بها استقامة اللفظ والإعراب أو اللغة والنحو ، ويعنى بذلك أن يكون الكلام جائزاً في كلام العرب وموافقاً للأصول والقواعد النحوية .

٢ – أن لفظة " حسن " يقصد بها استقامة المعنى أو الدلالة ، ويعنى بذلك أن يكون الكلام موافقاً للواقع الخارجي ، أو كما قال السيرافي أن يكون الكلام على ما قال ، وغير دال على كذب قائله .

٣- أن لفظة " كذب " يشير بها إلى عدم استقامة المعنى أو الدلالة ، ويعنى بذلك مخالفة الكلام للواقع الفعلي ، حيث لا يستطيع المتكلم حمل الجبل أو شرب ماء البحر ، أو لأن ظاهر الكلام يدل على كذب قائله قبل التصفح والبحث .

وقد أشار أبو هلال العسكري – وهو بصدد الحديث عن الاستقامة والإحالة ، إلى أن الكلام المستقيم الكذب قد يكون مستقيماً من ناحية المعنى إن جاز أن يزيد الله في قدرتك على حمل الجبل فتحمله؛ أي على سبيل المجاز [١].

ومن خلال هذا الفهم يمكن أن نستخلص أمرين :

* **الأول :** أن الكلام المستقيم الحسن لابد أن يتوافر فيه نوعان من الاستقامة ، هما : الاستقامة النحوية ، والاستقامة الدلالية .

– أما الاستقامة النحوية : فيقصد بها خضوع الكلام للأصول والقواعد اللغوية والنحوية .

١– انظر : كتاب الصناعتين الكتابة والشعر ، لأبى هلال العسكري ، تحقيق : د . مفيد ممحيه ، دار الكتب العلمية – بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٨١ م ، ص ٨٥ .

– وأما الاستقامة الدلالية : فيقصد بها أن يكون الكلام موافقاً للواقع الخارجي ، أو يمكن تحقيقه ، بحيث يلاقى قبولاً ورضاً من حيث معانيه ومقاصده لدى المتلقين .

* **الثانى** : أننا يمكن أن نوّجه كل كلام جاء موافقاً للأصول والقواعد النحوية ، وموافقاً للأصول والقواعد النحوية ، وموافقاً للأصول والقواعد النحوية ، ولكنه لا يوافق الواقع أو لا يمكن تحقيقه ، فنحكم عليه بأنه "مستقيم كذب" .

وتوقف السيرافي أمام القسم الثالث من أقسام الكلام ، وهو المستقيم القبيح، فقال : " وأما المستقيم القبيح ، فأن تضع اللفظ في غير موضعه ، نحو قولك : (قد زيداً رأيت) ، و (كي زيدٌ يأتيك) . وإنما قبح هذا ؛ لأن من حكم (قد) أن يليها الفعل ، ولا يفارقها ؛ لأنها جُعلت مع الفعل بمنزلة الألف واللام مع الاسم ..... فقبح أن يفصل بين (قد) والفعل بالاسم ؛ لما ذكرنا من شبه الألف واللام . و (كي) قد جُعلت بمعنى (أن) أو بمعنى اللام .... فحكم الفعل أن يليها دون الاسم ؛ إذ كانت بمحل (أَنْ) ، فإيلاؤهم إياها الاسم وضع الكلام في غير موضعه . فإن قال قائل : كيف جاز أن يسميه مستقيماً قبيحاً ؟ وهل هذا إلا بمنزلة قوله : حسنٌ قبيح ؟ ؛ لأن المستقيم هو الحسن ، فإن الجواب في ذلك أن الكلام ينقسم قسمين : كلام ملحون ،وكلام غير ملحون ؛ فالملحون هو الذى لُحِنَ به عن القصد ، وكذلك معنى اللحن ، إنما هو العدول عن قصد الكلام إلى غيره ، وما لم يكن ملحوناً فهو على القصد ، وعلى النحو ، ومن ذلك سُمِّى النحو نحواً ، والمستقيم من طريق النحو هو ما كان على القصد سالماً من اللحن ، فإذا قال : قد زيداً رأيت ، فهو سالم من اللحن ، فكان مستقيماً من هذه الجهة " [١] .

١– شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي ، ج ٢ / ٩١ ، ٩٢ .

ويُفهم من تحليل نصّ السيرافي السابق ما يلى :

١- أن السيرافي يوافق سيبويه في تعريفه للكلام المستقيم القبيح بأنه " وضع اللفظ في غير موضعه " .

٢- أنه علّل حكم (القبح) الذى أصدره سيبويه على التركيبين : قد زيداً رأيت ، وكى زيدٌ يأتيك ، بأن من حكم (قد) ، و (كي) أن يليهما الفعل دون الاسم ، فلما ولى كل منهما اسم ، فهذا من قبيل وضع الألفاظ في غير موضعها الصحيح والمتعارف عليه من قبل المتكلمين باللغة ، ويعدّ هذا خللاً نحوياً ؛ أي أن الحكم بالقبح يعود إلى النحو [١].

وبناء على ذلك " فوضع الشيء في غير موضعه المتعارف عليه من قبل النظام اللغوي يجعله قبيحاً عند سيبويه " [٢]

٣- أن الكلام . في رأى السيرافي . ينقسم إلى ملحون ، وغير ملحون ، وأن (الملحون) هو ما كان معدولاً به عن قصد الكلام إلى غيره ، أما (غير الملحون) فهو ما كان على القصد والغرض المراد منه .

٤ – حدّد السيرافي معنى (المستقيم) في هذا القسم من أقسام الكلام ، حيث قال : " والمستقيم من طريق النحو هو ما كان على القصد سالماً من اللحن" ، ويفهم من ذلك أن معنى الاستقامة يعود إلى استقامة الدلالة .

١- علل أبو هلال العسكري قبح الكلام أو فساده في قولك : قد زيداً رأيت ، بقوله " إنما قَبُحَ لأنك أفسدت النظام بالتقديم والتأخير " . انظر : كتاب الصناعتين الكتابة والشعر ، لأبى الهلال العسكري ، ص ٨٥ .

٢- الحذف والتقدير عند سيبويه – دراسة تفسيرية معيارية ، لفكري محمد أحمد سليمان ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الألسن جامعة عين شمس ، سنة ١٩٨٨ م ، ص ١٨٣

٥- يبدو مما سبق أن الكلام المستقيم القبيح صورة من صور الكلام المقبول في اللغة ، إن لم يكن مختاراً، وهذه قد تكون جائزة في الشعر للضرورة دون النثر .

* أما القسم الرابع من أقسام الكلام ، وهو " **المحال** " فقد توقف السيرافي عنده وقال : " وأما المحال فأن تنقض أول كلامك ، فتقول : أتيتك غداً ، وسآتيك أمس ، فهذا كلام محال . ومعنى المحال أنه أحيل عن وجهه المستقيم ، الذى يُفْهَم المعنى إذا تُكُلِّم به . وزعم قوم أن المحال إنما هو اجتماع المتضادات ، كالقيام والقعود ، والبياض والسواد ، وما أشبه ذلك " [١] .

ويفهم من كلام السيرافي هنا ما يلى :

١- أنه عرَّف الكلام المحال بأنه الذى " أحيل عن وجهه المستقيم " ، ويقصد بهذه العبارة انحراف التركيب عن القواعد والأصول النحوية بحيث لا يجوز التكلم به واستعماله ، أي عدم استقامة التركيب من الناحية النحوية .

٢- أن عبارة (الذى يفهم المعنى إذا تكلم به) يقصد بها استحالة تحقيق المعنى في الواقع ؛ أي عدم استقامة التركيب من الناحية الدلالية ، نتيجة عدم استقامته من الناحية النحوية .

وقد أشار أبو الهلال العسكري إلى هذا الفهم حين ذكر المحال مالا يجوز كونه كلاماً البتة وليس له معنى [٢] .

٣- أنه جعل اجتماع المتضادات ، كالقيام والقعود ، والبياض والسواد ، من نواقض الفهم ، ومما يخل بالاستقامة الدلالية .

١- شرح كتاب سيبويه ، لأبى سعيد السيرافي ، ج ٢ / ٩٠ .

٢- انظر : كتاب الصناعتين الكتابة والشعر ، لأبى هلال العسكري ، ص ٨٥ .

ويستنتج من خلال هذا التحليل هذا التحليل الأمور التالية :

١- أن الكلام المحال غير مقبول نحوياً ، وغير مقبول دلالياً ، وبناء على ذلك فمعيار الإحالة نحوى دلالي .

٢- أن انحراف التركيب من ناحية النحو يؤثر سلباً في دلالته ، حيث يجعله غير مقبول من حيث معناه لدى المتلقين.

٣- أن الكلام – أو الجملة – التي ينقض فيها آخر الكلام أوله ليست ذات معنى ، أو لا معنى لها ؛ لأن اجتماع المتضادات من نواقض الفهم .

٤- أننا لو أزلنا من الكلام المحال ما ينقضه لصار كلاماً مستقيماً من ناحية النحو والدلالة . فلو أزلنا كلمة (غداً) – من قوله : أتيتك غداً – التي يؤدى ذكرها إلى اجتماع المتضادات ، لانتقل الكلام من المحال إلى المستقيم ، وصار صحيحاً من ناحية النحو والدلالة . وكذلك لو أزلنا – من قول سيبويه : سآتيك أمس – الظرف (أمس) الذى يدل على المضي ، ويحدث التعارض في الزمن مع أداة الاستقبال (السين) – لصار الكلام مستقيماً حسناً من ناحية النحو والدلالة .

* وتوقف السيرافي أمام القسم الخامس من أقسام الكلام ، وهو " **المحال الكذب** " ، وقال : " وأما المحال الكذب فهو أن يقول : سوف أشرب ماء البحر أمس – فهو محال كذب ؛ فأما استحالته ؛ فلاجتماع (سوف) و (أمس) فيه ، وهما يتناقضان ويتعاقبان . وأما الكذب فيه فإنا لو أزلنا عنه (أمس) الذى يوجب المناقضة والإحالة لبقى كذباً . وكان الأخفش ينكر أن يقال في المحال صدق أو كذب ، فأما إنكاره الصدق فبيّن ، وأما إنكاره أن يكون كذباً ؛ فلأن الكذب نقيض الصدق ، والمحال لا يجوز أن يكون صدقاً بحال ، فإذا استحال أن يقال : فيه صدق بوجه من الوجوه ، استحال أن يقال

كذب ..... والمحال قد يكون كذباً وغير كذب ، غير أن الذى يجمع ذلك كله تناقض اللفظ فيه " [١] .

ويتضح من نص السيرافي هنا ما يلى :

١- أن لفظ (المحال) يشير به إلى الإحالة النحوية ، أو عدم استقامة التركيب من جهة النحو ، حيث نجده يعلّل استحالة المثال الذى ذكره سيبويه باجتماع (سوف) و (أمس) فيه ، وهما يتناقضان ، حيث لا يمكن الجمع عند النحاة بين ما يدل على الاستقبال (سوف) ، وما يدل على المضي (أمس) فى تركيب واحد .

٢- أن لفظ (الكذب) يشير به إلى الإحالة الدلالية ، أو عدم استقامة التركيب من ناحية الدلالة ؛ لاستحالة تحقيق معنى التركيب في الواقع الفعلي .

٣- أن الإحالة النحوية في الكلام " المحال " و " المحال الكذب " تبدو واحدة ، حيث ترجع في النوعين إلى تناقض الألفاظ فيهما .

٤ – أن الكلام لن يتحول من (محال كذب) إلى (مستقيم حسن)إذا أزلنا عنه ما يوجب التناقض – مثلما حدث في المحال – فإذا أزلنا عن المثال الذى ذكره سيبويه كلمة (أمس) – وهى التي توجب التناقض والإحالة – لصار التركيب – (سوف) أشرب ماء البحر) – مستقيماً من ناحية النحو ، لكنه يبقى كذباً من ناحية الدلالة ، وبمعنى آخر يتحول التركيب عند إزالة ما به من تناقض من (محال كذب) إلى (مستقيم كذب) ؛ أي مستقيم نحوياً ، كذباً دلالياً.

١- شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي ، ج ٢ / ٩٢ ، ٩٤ .

٥- أن (الإحالة الدلالية) تبدو على مستويين :

الأول : إحالة دلالية ليست أصلية في التركيب ، ولكنها ناتجة عن عدم استقامة التركيب نحوياً ؛ لوجود تناقض بين أوله وآخره ، وهذا التناقض هو الذى أخل بالفهم ، وهذا المستوى من الإحالة ورد عند سيبويه تحت قسم " المحال " ، وتزول الإحالة في هذا القسم بإزالة التناقض في التركيب .

الثاني : إحالة دلالية أصلية في التركيب ، لا تزول عنه بإزالة التناقض فيه ؛ حيث تبقى الإحالة الدلالية في التركيب حتى بعد تصويبه من ناحية النحو ، وهذا المستوى من الإحالة يرفض من قِبَل المتلقين بدرجة أشد من المستوى السابق ، وقد وضع سيبويه هذا النوع من الإحالة تحت قسم " المحال الكذب " .

وبعد عرض هذا التحليل لآراء السيرافي حول باب الاستقامة والإحالة عند سيبويه ، يمكن القول أن السيرافي – وهو أقرب النحاة زمناً من سيبويه – قد أفصح عن مكنون سيبويه ، وسبر أغواره ، وصرح بما لم يصرح به ، وأزال اللبس والغموض عن المصطلحات التي استخدمها سيبويه في هذا الباب ، بما لا يدع مجالاً لتأويلها من قِبَل النحويين بعده .

كما أظهر السيرافي بما لا يدع مجالاً للشك أن سيبويه قد احتكم في تقسيمه للكلام على أسس نحوية ودلالية ؛ أي أنه اعتمد على الجانبين معاً في مزاوجة صريحة بينهما .

أما عن الغرض من دراسة هذا الباب فقد أشار إليه ابن جنى حينما تعرض لمصطلحي (الاستقامة) و (الإحالة) في باب أطلق عليه : " باب في المستحيل ، وصحة قياس الفروع ، على فساد الأصول " [١] ، وهو آخر باب من أبواب كتاب الخصائص ، فذكر أن الغرض من هذا الباب هو تحصين المعاني ، وتحرير الألفاظ ، وتشجيع على مزاولة الأغراض ، وذكر أن من مواضع الكلام في هذا الباب ذكر استقامة المعنى من استحالته [٢] ، وأطال ابن جنى الحديث عن الكلام المحال ، وضرب أمثلة كثيرة له ، ومبيناً سبب إحالته ، كما نقل تعريف سيبويه للكلام المحال بنصه ، حيث يقول : " فمن المحال أن تنقض أول كلامك بآخره ، وذلك كقولك : قمت غداً ، وسأقوم أمس ، ونحو هذا " [٣] . وأجاز ابن جنى أن " تقول : إن قمت غداً قمت معك ..... فتأتى بلفظ الماضي ومعناه الاستقبال " [٤] .

وبيّن ابن جنى أن سبب الإحالة هو نقض الكلام الذى يؤدى بدوره إلى فساد المعنى ، ولذلك نجده يختم كلامه في هذا الموضع بقوله : " فهذه طريقة استحالة المعنى ، وهو باب " [٥] . وهذا يؤكد أن الإحالة في التراكيب تعود إلى أسس تركيبية ودلالية معاً .

وذكر أبو هلال العسكري أن الغرض من دراسة هذا الباب هو التنبيه على خطأ المعاني وصوابها ؛ ليتبع من يريد العمل بمواقع الصواب فيرتسمها ، ويقف على مواقع الخطأ فيتجنبها ، ولذلك نجده ينبّه على صور الخطأ ، ويبيّن

١- الخصائص ، لابن جنى ، ج ٣ / ٣٣١ .
٢- انظر : السابق ، ج ٣ / ٣٣١ ..
٣- السابق ، ج ٣ / ٣٣٣ .
٤- السابق ، ج ٣ / ٣٣٣ .
٥- السابق ، ج ٣ / ٣٤٢ .

وجوهها ، ويشرح أبوابها ؛ ليقف المتكلم عليها فيتجنبها ، ونبّه على مواقع الصواب ؛ ليتعمدها ؛ لأن مَنْ لا يعرف الخطأ كان جديراً بالوقوع فيه [١] .

وبالكشف عن الغرض من دراسة باب الاستقامة والإحالة عند سيبويه يكون النحاة القدماء قد أكملوا الصورة لتبدوا جلية في عين من يقرأ تحليلهم لهذا الباب الذى دارت حوله دراسات كثيرة من قبل الباحثين المحدثين ؛ وذلك بهدف تفسيره وتحليله ، وتحديد مصطلحاته ، والكشف عن الأسس التي استند إليها سيبويه عند تصنيفه للكلام .

ويمكن في هذا الصدد وأن نشير إلى ثلاث دراسات جادة ورائدة ، تمثل كل منها اتجاهاً جديداً لتفسير باب الاستقامة والإحالة عند سيبويه .

* **أما الاتجاه الأول** فيمثله الدكتور ميشال زكريا ، الذى يرى أن تصنيف سيبويه للكلام قد قام على أسس نحوية تركيبية لا علاقة لها بالدلالة ، ففي بداية تحليله لهذا الباب وضع مخططاً لفئات الكلام كما يصنفها سيبويه ، حيث يقول : " نشير إلى فئات الكلام ، كما صنفها سيبويه ، بواسطة المخطط التالي :

الاستقامة من الكلام	الإحالة من الكلام
مستقيم حسن	محال
مستقيم كذب	محال كذب
مستقيم قبيح	.....

يشير هذا المخطط إلى التمييز بين الاستقامة من الكلام والإحالة من الكلام " [٢] .

١- انظر : كتاب الصناعتين الكتابة والشعر ، لأبى هلال العسكري ، ص ٨٤ ، ٨٥ .

٢- بحوث ألسنة عربية ، للدكتور ميشال زكريا ، ص ١٣ .

ثم قام بتحديد المصطلحات التي استعملها سيبويه في هذا الباب وتعريفها معتمداً في بعض التعريفات على نص سيبويه – كما في تعريفه للكلام (المحال) و(المستقيم القبيح) – واستنبط التعريفات الأخرى من التسمية نفسها، حيث يقول : " الكلام المحال هو الذى ينقض آخره أوله " [١] ، وقال في موضع آخر : " الكلام المحال هو الذى ينحرف عن الأصول من حيث أن تركبه أو بناءه لا يراعى القواعد التركيبية النحوية " [٢] ، وقال كذلك : " الكلام المحال هو الذى يستحيل علينا بناؤه لأنه يخرق بشكل أساسي قواعد بناء الجملة ، ويظهر عدم التوافق بين العنصر الكلامي الأساسي والعنصر الكلامي الذى يليه أو يرتبط به " [٣] .

و" الكلام المستقيم هو الكلام الذى لا ينقض آخره أوله " [٤] ، وقال في موضع آخر " الكلام المستقيم في نظر سيبويه ، هو الكلام المركب أو المبنى وفق الأصول اللغوية " [٥] ، وقال ذلك : " المستقيم الحسن هو الكلام العربي السليم الصحيح الذى يراعى في تركيبه الأصول العربية ؛ أي الكلام العربي الجيد والمستقيم " [٦].

أما الكلام المستقيم القبيح فيقصد به الدكتور زكريا ذلك الكلام لا ينقض آخره أوله ، والذى لا يراعى بدقة الأصول العربية (كوضع اللفظ في غير

١– السابق ، ص ١٣ .
٢– السابق ، ص ١٨ .
٣– السابق ، ص ٤٤ .
٤– السابق ، ص ١٣ .
٥– السابق ، ص ١٨ .
٦– السابق ، ص ٤٤ .

موضعه) [١] ، ويقول الدكتور زكريا : " أما المستقيم القبيح ، فهو الكلام العربي الذى يخرق قاعدة نحوية ، والذى لابد من التخلي عنه وتفضيل الكلام الحسن عليه " [٢] .

وأما الكلام المستقيم الكذب فهو الكلام المستقيم الذى ينقض آخره أوله ، والذى ليس بإمكاننا قبوله؛ لأنه كذب؛ أي مغاير لمعرفتنا بالعالم المحيط بنا [٣] ، وذكر في موضع آخر أن " المستقيم الكذب هو الكلام العربي الذى يراعى تركيبه الأصول العربية إنما يخرق مفهومنا للحقيقة الموضوعية ومعرفتنا بالعالم المحيط بنا " [٤] .

وأما الكلام المحال الكذب فهو الذى ينقض آخره أوله ، والذى ليس بإمكاننا قبوله ؛ لأنه كذب أي مغاير لمعرفتنا بالعالم المحيط بنا [٥] .

ثم طرح الدكتور زكريا سؤالاً حول المقومات أو الأسس التي قامت عليها هذه التعريفات ، حيث قال : " والسؤال الذى لابد من طرحه هنا ، هو التالي : ما هي مقومات هذه التعريفات ؟ هل هي تعريفات نحوية أم هي تعريفات دلالية؟ " [٦] ، وأجاب عن السؤال الذى طرحه بقوله : " أول ما يتبادر إلى ذهن الباحث هو أن تصنيف الكلام عند سيبويه قائم على الدلالة ، وأن الكلام المحال هو الكلام المتناقض من حيث معناه . إلا أن التعمق في تحليل منهجية سيبويه

١- السابق ، ص ١٤ .
٢- السابق ، ص ٤٤ .
٣- السابق ، ص ١٤ .
٤- السابق ، ص ٤٤ .
٥- السابق ، ص ١٤ .
٦- السابق ، ص ١٨ .

يُظهر – في يقيننا – أن هذا التصنيف قائم عند سيبويه على أسس نحوية تركيبية " [١] .

وقد أكدّ من خلال تحليله لبعض من أمثله سيبويه التي استخدم فيها مصطلح (المحال) أن الكلام المحال بالذات قائم على أسس نحوية تركيبية ، حيث يقول : " لقد تتبعنا ورود لفظة (محال) في (الكتاب) ولاحظنا أن سيبويه يستند إلى معايير نحوية في تحديد الكلام المحال " [٢] .

ومن الأمثلة التي ذكرها للتدليل على صحة ما ذهب إليه قول سيبويه " ومما جُعل بدلاً من اللفظ بالفعل قولهم : الحَذَرَ الحَذَرَ ، والنجاءَ النجاءَ ..... فإنما انتَصب هذا على الزم الحذرَ ، وعليك النجاءَ ، ولكنهم حذفوا لأنه صار بمنزلة افْعَلْ، ودخول الزمْ وعليك على افْعَلْ محالٌ " [٣] .

وقد استنتج الدكتور زكريا من ذلك أن التركيب المكون من : الزمْ افْعل ، وعليك افْعل ، هو تركيب محال ، وعلّق على ذلك قائلاً : " وواضح هنا أنه لا علاقة للدلالة فيما يختص باستحالة هذا التركيب " [٤] .

وخلص الدكتور زكريا بعد تحليله لبعض الشواهد التي تتعلق بمصطلح (المحال) إلى تأكيد ما ذهب إليه من أن مسألة الاستقامة والإحالة عند سيبويه مسألة نحوية خالصة ، ولا علاقة لها بالدلالة ، حيث يقول : " نخلص إلى القول هنا : أننا من خلال الشواهد التي أوردناها فيما يتعلق بمصطلح (المحال) ، أصبح بمقدورنا أن نؤكد أن مسألة الاستقامة من الكلام والإحالة في (الكتاب)

١– السابق ، ص ١٨ .

٢– السابق ، ص ١٩ .

٣– الكتاب ، لسيبويه ، ج ١ / ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

٤– بحوث ألسنية عربية ، للدكتور ميشال زكريا ، ص ٢٠ .

مسألة نحوية بحتة لا ترتبط بمستوى الدلالة . فسيبويه في يقيننا ،لا يحتكم مطلقاً، فيما يتعلق بأصولية الكلام إلى الدلالة " [١] .

وقد نبّه الدكتور زكريا إلى وجود تفاوت في درجة استقامة الكلام عند سيبويه ، فـ " المستقيم الحسن هو الكلام الأصولي المقبول الذى يعتمد عليه في مجال وضع قواعد اللغة العربية . أما المستقيم القبيح فهو الكلام الذى ينحرف نحوياً بعض الشيء ، عن قواعد اللغة ، وإنما يُقْبل بصورة عامة ، في اللغة الشعرية " [٢] ؛ ولذلك " لابد من التخلي عنه وتفضيل الكلام الحسن عليه " [٣] .

ويوجد كذلك تفاوت في درجة الانحراف عن قواعد الجملة ، ويظهر هذا التفاوت في التمييز بين المحال والمستقيم القبيح ، " فالمحال ينحرف عن قواعد بناء الجملة وقواعد تكوين الكلام العربي ، في حين أن المستقيم القبيح ينحرف عن قواعد قد تكون – في الواقع – أقل أهمية وبالإمكان تخطيها في اللغة الشعرية . فدرجة الانحراف في الكلام المحال أقوى بكثير من درجة الانحراف في الكلام المستقيم القبيح ، وهذا ما يبرر رفض سيبويه الكلام المحال بشكل مطلق " [٤] .

أما الكلام الكذب بنوعيه (المستقيم والمحال) فيرى الدكتور زكريا أن " هذا الكلام غير مقبول بالنسبة إلى العربي ؛ لأنه لا يتلاءم مع واقع الحال ، فهو كلام لا ينحرف من حيث بنيته عن قواعد اللغة ، إلا أنه يصنف مع الكلام المرفوض لأسباب دلالية ومنطقية " [٥] .

١– السابق ، ص ٢٧ .

٢– السابق ، ص ٣٠ .

٣– السابق ، ص ٤٤ .

٤– السابق ، ص ٤٥ ، ٤٦ .

٥– السابق ، ص ٤٦ .

ويلاحظ من خلال تحليل الدكتور زكريا وفهمه للاستقامة والإحالة عند سيبويه أنه قد فصل النحو عن الدلالة ، وأعطى النحو الأولوية في التفسير ، ولم يعول على المعنى والدلالة إلا قليلاً ، واعتبر أن مسألة قبول الكلام أو عدم قبوله مسألة نحوية وليست دلالية ، وهو بذلك – كما يقول ابن هشام – : " يراعى ما تقتضيه ظاهر الصناعة ، ولا يراعى المعنى ، وكثيراً ما تزلُّ الأقدام بسبب ذلك " [١] ؛ حيث إن المعنى هو الأصل في كل عملية تواصلية.

فهناك جمل حقيقية يمكن أن تصنف دون أي تردد على أنها نحوية إلا أنها ليست ذات معنى ، مثل :

– إن الرباعية تشرب التسويف .

– ينام الخميس والجمعة في فراش واحد .

– تنام الأفكار الخضراء عديمة اللون بتهيج .

فهذه الجمل وما شابهها تعد جملاً سليمة التركيب نحوياً ، وأنها لا تحمل معنى حرفياً بالرغم من استقامتها النحوية ، وهذا يعنى أنه لو فسرت الكلمات التي تحتويها على نحو حرفي فإن الجمل التي تحتويها تبقى بغير معنى [٢] .

ومن الأمثلة كذلك قول المجنون بن جندب :

محكوكة العينين معطاء القفا * كأنما قدت على متن الصفا**

تمشي على متن شراك أعجفا * كأنما ينشر فيه مصحفا**

١– مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد المكتبة العصرية ، بيروت – لبنان ، ١٩٩١ م ، ج ٢ / ٦٠٥ .

٢– انظر بتفصيل : اللغة والمعنى والسياق ، لجون ليونز ، ترجمة د. عباس صادق الوهاب ومراجعة د . يوئيل عزيز ، دار الشئون الثقافية العامة – بغداد ، ط ١ سنة ١٩٨٧ م ، ص ١١١–١١٤ .

ففي هذين البيتين نجد جملاً يمكن تحليلها وإعرابها ؛ لأنها صحيحة نحوياً، كما نجد وزناً وقافية وجرساً وإيقاعاً ، ولكننا – بالقطع – لا نجد المضمون ، فلا معنى لهذا الكلام ، ولذلك حين سُئِل أبو زيد عن معناه قال : هذا كلام مجنون ، ولا يفهم كلام المجنون إلا المجانين [١] .

وعلى ذلك يمكن القول : إن الكلام الذى يخضع للقواعد النحوية منه فصيح مقبول لصحته الدلالية ، ومنه رديء متروك ؛ لأنه لا معنى له ، وقد جعل المبرد المعنى أساساً في التمييز بين المقبول والمردود من الكلام ، وجعله فيصلاً في تصحيح النحو ، فذهب إلى " أن كل ما صلح به المعنى فهو جيد ، وكل ما فسد به المعنى فمردود " [٢] .

* **وأما <u>الاتجاه الثانى</u>** ، فيمثله الدكتور حماسة عبد اللطيف ، الذى يرى أن أساس الاستقامة والإحالة في الكلام هو الدلالة أو ما يطلق عليه (المعنى النحوي الدلالي) الذى هو " مجموع الدلالة الوظيفية والدلالة الأولية وتفاعلهما "[٣] .

ويقصد بالدلالة الوظيفية تلك الدلالة التي تنتج عن الوظيفة النحوية للكلمة في الجملة كالابتداء والفاعلية والمفعولية والظرفية والحالية والإضافة ، وغيرها من الوظائف النحوية التي يمكن أن تشغلها الكلمة في الجملة . ويطلق الدكتور حماسة على ذلك مصطلح (المعنى النحوي الدلالي) " وهو الذى يمدّ الجملة

١- انظر : اللغة العربية ومبناها ، للدكتور تمام حسن ، عالم الكتب – القاهرة الطبعة الثالثة ، ١٩٩٨ م ، ص ١٨٤ .

٢- المقتضب ، للمبرد ، ج ٤ / ٣١١ .

٣- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى الدلالي ، للدكتور / محمد حماسة عبد اللطيف ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠ م ، ص ٨٤ .

بالمعنى الأساسي في علاقة الوظائف النحوية ببعضها البعض ، ويفسر ما قد يؤدى إليه المنطوق الظاهري من الالتباس " [١] .

وعلى أهمية معانى النحو في توضيح دلالة الجملة يؤكد عبد القاهر الجرجاني ؛ حيث يقول : " وإنك إن عمدت إلى ألفاظٍ فجعلت تُتْبع بعضها بعضاً من غير أن تتوخى فيها معانى النحو ، لم تكن صنعتَ شيئاً تُدْعَى به مؤلفاً"[٢] .

أما الدلالة الأولية فيقصد بها الدكتور حماسة الدلالة المعجمية للكلمة ؛ أي (المعنى المعجمي) .

ويرى الدكتور حماسة أن الاستقامة في الكلام ترجع إلى تواؤم – أو توافق – قواعد الاختيار بين الوظائف النحوية والمفردات بدلالتها الأولية [٣] .

ويُفهَم من ذلك أن الإحالة في الكلام ترجع إلى حدوث تصادم بين الوظائف النحوية في علاقتها مع دلالة المفردات التي تشغلها .

وانطلاقاً من هذا الفهم قام الدكتور حماسة بتحديد المصطلحات التي استخدمها في باب الاستقامة والإحالة ، مبتدئاً بتحديد الكلام المستقيم؛ حيث يقول : " إن المقصود من الكلام المستقيم – بناء على تمثيل سيبويه وتعريفه (للمستقيم القبيح) – هو الكلام المستقيم استقامة نحوية ودلالية " [٤] .

وعوّل الدكتور حماسة على المعنى في الفصل بين أنواع الكلام المستقيم، وهى : المستقيم الحسن ، والمستقيم الكذب ، والمستقيم القبيح ؛ حيث يقول : " كل جملة صحيحة نحوياً تعد جملة مستقيمة ، ولكن الحكم على هذه الاستقامة

١– السابق ، ص ٩٩ .

٢– دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، ٢٠٠٠ م ص ٣٧٠ ، ٣٧١ .

٣– انظر : النحو والدلالة ، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، ص ٦٨.

٤– السابق ، ص ٦٦ .

بالحسن أو الكذب يتعلق بالمعنى الذي تفيده عناصر الجملة عندما تترابط نحوياً " [١] .

واستنتج الدكتور حماسة بعد أن قام بمناقشة المثالين اللذين ذكرهما سيبويه للكلام المستقيم الحسن ، وهما : أتيتك أمس ، وسآتيك غداً – أن الكلام المستقيم الحسن هو " الذى لم تتصادم فيه قواعد الاختيار في الوظائف النحوية والمفردات بدلالتها الأولية " [٢] .

أما الكلام المستقيم القبيح ، نحو : قد زيداً رأيت ، وكى زيدٌ يأتيك ، فيرى الدكتور حماسة أنه لم يحدث فيه تصادم بين الوظائف النحوية في علاقاتها مع دلالة المفردات التي شغلتها ، غير أن بعض هذه العناصر قد فصلت بعضها عن بعض ، فلم توضع الموضع الصحيح الذى يحدده لها نظام اللغة ، ومن هنا اختل شرط الورود النحوي ؛ حيث صار تركيب (قد + اسم) ، و(كي + اسم) لا يسمح به نظام اللغة ؛ ولهذا السبب وصف هذا الكلام بالقبح مع كونه مستقيماً ، ويبدو مع ذلك أن معنى الاستقامة – في المثالين – يعود إلى (الاستقامة الدلالية) ؛ إذ لم يتأثر بالخلل النحوي الذى طرأ على بناء الجملة من حيث الفصل بين الأدوات فيها – وهى لا تدخل إلا على الفعل – والفعل الموجود في الجملة ، وهذا الفصل درجة من درجات الخلل النحوي في وضع العناصر [٣] .

أما الكلام **المستقيم الكذب** ، نحو : حملت الجبل ، وشربت ماء البحر ، فهو كلام بنيته النحوية مستقيمة ، وغير ممنوعة في نظام اللغة العربية ، ولكن الحكم بالكذب والمخالفة من ناحية الدلالة ، يقول الدكتور حماسة مفسراً ذلك : " وقد تمثل هذا الكذب الدلالي لا في علاقة (الفعل) بـ (المفعول به) النحوية

١– السابق ، ص ٦٦ .

٢– السابق ، ص ٦٨ .

٣– انظر : النحو والدلالة ، ص ٦٩ ، ٧٠ .

من حيث هي ، بل في علاقة (حملت) [الفعل والفاعل] من حيث هي (فعل وفاعل) أي (صيغة نحوية) و (مدلول) معاً بـ (الجبل) من هي (مفعول به) أي (صيغة نحوية) ومدلول معاً ، وبعبارة أخرى في (التفاعل) بين الوظائف النحوية بعلاقاتها وما يمثلها من المفردات بدلالاتها " [١] .

ونبه الدكتور حماسة إلى أنه لكي يكون حكم سيبويه على الجملتين السابقتين بأنهما من المستقيم الكذب حكماً صحيحاً ، لابد أن يكون المقصود بـ (الجبل) دلالته الأولية ، والمقصود بـ (ماء البحر) دلالته الأولية ؛ أي انتقلت من مستوى الحقيقة إلى مستوى المجاز ، فإن الكلام عندئذٍ سيكون مستقيما حسنا [٢] .

أما **الكلام المحال** ، نحو : أتيتك غداً، وسآتيك أمس ، والكلام المحال الكذب ، نحو : سوف أشرب ماء البحر أمس ، فيرى الدكتور حماسة أن البنية الأساسية لهذه الأمثلة الثلاثة صحيحة ، وكل منها يمثل صورة من الصور التجريدية للوظائف النحوية في العربية ، وكل منها مسموح به ، وتوجد آلاف الجمل التي تأتى على وفاق كل منها ، والإحالة التي توجد في هذه الأمثلة والتي أدى إليها نقض آخر الكلام لأوله لم تأت من المستوى التجريدي ، وبمعنى آخر لم ينكسر فيها النظام النحوي ، بل جاءت من كسر الاختيار في المستوى المنطوق ؛ حيث اختير ظرف زمان وهو (غداً) – ودلالته الأولية المستقبل – مع الفعل الماضي (أتى) – ودلالته الأولية حدوث الإتيان في الماضي – ؛ولذلك صار تقييد زمن الاتيان – الذى حدث فعلاً – بالظرف الدال على المستقبل نقضاً أدى إلى أن صار الكلام محالاً ، وقد انضم إلى هذا النقض

١– السابق ، ص ٧٢ ، ٧٣ .

٢– انظر : النحو والدلالة ، ص ٧٩ .

الذى يؤدى إلى الإحالة ما أطلق عليه من قبل (الكذب الدلالي) وبذلك لم يصح لهذه الجمل معنى [١] .

ويبدو مما سبق أن الدكتور حماسة قد كشف عن أساس اعتمده سيبويه في تصنيف الكلام ، وهو ما أطلق عليه (المعنى النحوي الدلالي) ، كما أنه عوّل كثيراً على المعنى في تفسير مراد سيبويه من الاستقامة والإحالة ، ولم يغفل - في الوقت نفسه - جانب النحو ، بل إنه يربط النحو بالدلالة ربطاً مباشراً ؛ حيث جعل علاقة النحو بالدلالة " علاقة حميمة يقوم النحو فيها بالإمداد بالمعنى الأساسي " [٢] . في الجملة ، واستلهم من نص سيبويه حول الاستقامة والإحالة بذور نظرية نحوية دلالية ، تندمج فيها . في تواؤم حميم . قوانين النحو مع قوانين الدلالة ، محاولاً الكشف عن أصول هذه النظرية التي أطلق عليها اسم (المعنى النحوي الدلالي) من خلال تحليل أمثلة سيبويه عن الاستقامة والإحالة [٣] .

* **أما <u>الاتجاه الثالث</u>** ، فهو اتجاه الدكتور نهاد الموسى الذى يرى أن سيبويه يحتكم في تصنيف الكلام إلى مستقيم ومحال إلى أسس نحوية ودلالية معاً ، حيث يقول : " ناقش بيرلنج Burling موضوع العلاقة بين النحو والمعنى في كتاب (Man's Many voices) ، فوقف إلى الجملة ذهب غداً (He went Tomorrow) ، إذ رأى فيها مثالاً على خطأ من نوع ما ، وتساءل عن أصل الخطأ فيها : أنجم عن خرقها لقاعدة نحوية أم لقاعدة دلالية ، وتراءى له أنه يمكن القول : إنها تخترق القاعدتين معاً ، وقدّر أننا نستطيع أن نقيم قاعدتين: نحوية ودلالية تفسر كل منهما وجه الخطأ في تلك الجملة ، نحن

١- انظر : النحو والدلالة ، ص ٨٤ .

٢- السابق ، ص ٢٣ .

٣- انظر : النحو والدلالة ، ص ٦٥ .

نستطيع القول على سبيل المثال : إن (غداً) تشير إلى أحداث تقع في حيز المستقبل ، على حين تشير صيغ الفعل الماضي . كما هو الحال في (ذهب) . إلى الزمن الماضي ، وليس المستقبل والماضي في اختيارنا التجريبي خارج نطاق اللغة بمتواقعين ، غير أننا نستطيع القول أيضاً : إن في الإنجليزية طائفة من الظروف بينها (غداً) لا تواقع الأفعال الماضية على أسس توزيعية ، ووجد بيرلنج في كل من هذين الملحظين وجهاً في التفسير ..... وما بي حاجة إلى إعادة القول إن سيبويه يومئ إلى أصول صريحة في معايير الصواب والخطأ يتمازج فيها الاحتكام إلى الدلالة والاحتكام إلى النحو ، ولكنى لا أجد بأساً من التذكرة بذلك المثال الذى ضربه على المحال من الكلام ، وهو قولك : أتيتك غدا، فإنه يتوارد أو يكاد يتوارد على وجه التطابق مع تلك الجملة عند بيرلنج " [١] .

ويبدو لي بعد هذا العرض لآراء القدماء والمحدثين حول باب الاستقامة والإحالة عند سيبويه ، أن سيبويه قد اعتمد في تصنيف الكلام على أسس نحوية، ودلالية معاً ، [٢] ؛ إذ لا يمكن فصل النحو عن الدلالة ؛ لأنها وجهان لعملة واحدة ألا وهى الجملة ، وهذه الوجهة هي التي تبناها السيرافي في تحليله لهذا الباب ، وتفهم من كلامه ، ويبدو لي كذلك أن هذه الوجهة تعد من المسلمات في الدرس النحوي القديم والحديث على حد سواء ، ولكن اختلاف

١– نظرية النحو العربي فى ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، للدكتور نهاد الموسى ، دار البشير – مكتبة وسام ، الأردن ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٧ م ، ص ١١٢ ، ١١٣ .

٢– وهذا الرأي قد ارتضته الباحثة / زينب الشافعي ، وهى بصدد الحديث من الاتجاهات التي حاولت تفسير الإحالة عند سيبويه ، فرأى أن معيار الإحالة تركيبي ودلالي معاً . انظر : الإحالة والكذب في التراكيب عند النحاة ، لزينب شافعي عبد الحميد ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية دار العلوم – جامعة القاهرة ، ١٩٩٨ م ، ص ٢٣ .

تناول الباحثين لهذه المسألة هو الذى أعطى وجهات نظر قد تبدو للوهلة الأولى أنها متباينة ولكنها في الحقيقة متكاملة ؛ حيث تسد كل وجهة منها خللا في تناول هذه المسألة .

ثانياً : الاستقامة والإحالة أحكام معيارية :

استخدم سيبويه مصطلحات وعبارات معيارية ليسم بها بعض الجمل والتراكيب ؛ ليوضح مدى صلاحيتها . كمواد لغوية . للتقعيد النحوي الذى هو بصدده ، أو ليوجه المتكلم إلى الجمل والتراكيب الصحيحة التي يجوز له أن يتكلم بها أو يستعملها ؛ لأنها جاءت – في يقينه – خاصة للقواعد والقوانين التي وضعها هو بنفسه أو التي أجمع عليها شيوخه ، وليطرح ما عداها من الجمل والتراكيب غير الصحيحة التي خرجت عن تلك القواعد والقوانين اللغوية والنحوية.

والمصطلحات التي استخدمها سيبويه في باب الاستقامة والإحالة ، مثل : مستقيم حسن ، محال ، مستقيم كذب ، مستقيم قبيح ، محال كذب – هي مصطلحات معيارية " إن عنوان الباب (هذا باب الاستقامة والإحالة) إنما هو عنوان معياري . وقد ظلت المعيارية مسيطرة على سيبويه خلال الأبواب المختلفة من كتابه ، واستعمل الكثير من المصطلحات والعبارات التي تدل عليها " [١] .

١ – التراكيب غير الصحيحة نحوياً في (الكتاب) لسيبويه . دراسة لغوية ، د . محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية ، سنة ٢٠٠٢ م ، ص ٦ .

ففي مجال الاستقامة استخدم مصطلحات وعبارات تدل عليها ـ غير ما سبق . مثل : وجه الكلام [١] ، حد الكلام [٢] ، وهو القياس [٣] ، جيد [٤] ، حسن [٥] ، أجود [٦] ، أحسن [٧] ، أقوى [٨] ، أقيس [٩] ، وغيرها .

وفى مجال الإحالة استخدم سيبويه كذلك مجموعة من المصطلحات والعبارات التي تدل على عدم صحة التراكيب ، مثل : لا تقول ، لا يجوز ، لا يحسن ، لا يتكلم به ، لم يكن كلاماً ، قبيح ، ضعيف ، رديء ، غلط ، شاذ ، خطأ ، وغيرها [١٠] من المصطلحات والعبارات التي تشير إلى أن التركيب النحوي أو المعنى غير صحيح ولا يجوز التكلم به أو استعماله .

---

١ – انظر : الكتاب ، لسيبويه ، ج ١ / ٦٩ ، ٩٢ – ج ٢ / ١٢٠ ، ١٢٢ – ج ٣ / ٧٠ ، ٩٠ – ج ٤ / ٤٠٨ .

٢ – السابق ، ج ١ / ٤٧ ، ١٢٦ ، ١٤٤ – ج ٢ / ٤٩ – ج ٣/ ٣١ ، ٣٠٤ ، ٥٩٤ .

٣ – السابق ، ج ١ / ٥٧ – ج ٢ / ٢١ ،٨٢ ، ١٨٧ – ج ٣/ ٢٤٢ ، ٢٧٧ ، ٢٩٣ – ج ٤ / ٤٣١ .

٤ – السابق ، ج ١ / ٦٩ ، ٨٠ ، ٨٥ – ج ٢ / ١٧ ، ١٢٧ – ج ٣ / ١٣٧ ، ٢٨٨ – ج ٤ / ٤٢٤ ، ٤٣٧ ، ٤٦٦ .

٥ – السابق ، ج ١ / ٨١ ، ١٥٦ ، ٢٣١ – ج ٢ / ٨٨ ، ١١٨ ، ١٢٧ – ج ٣ / ٤٦ ، ٩٧ ، ١٨٣– ج ٤ / ٤٤٩ ، ٤٦٣ ، ٤٧٥ .

٦ – السابق ، ج ١ / ٦٢ ، ٧٦ ، ٨٢ – ج ٢ / ١٣٦ ، ٣٠٤ – ج ٣ / ٢٤٠ ،٢٤٣ – ج ٤ / ١٨٣ ، ١٩٠ .

٧ – السابق ، ج ١ / ٥٦ ، ٨٤ ، ٨٧ – ج ٢ / ٢٣ ، ٢٩ ، ٥١ – ج ٣ / ١٦٩ ، ١٧١ ، ١٨٠ – ج ٤ / ٦٥ ، ١٤٢ ، ١٨٩ .

٨ – السابق ، ج ١ / ٨٧ ، ٨٨ ، ١٠٥ – ج ٢ / ١٧ ، ١٢٤ ، ١٥٨ – ج ٣ / ١١٣ ، ٢٨٤ ، ٣٣٦ – ج٤ / ٥٤ ، ١٢٧ ، ١٣٣ .

٩ – السابق ، ج ٢ / ٤١٢ – ج ٣ / ٤١١ ، ٤٤٩ – ج ٤ / ٢٦ ، ٣٩ ، ١٨٥ .

١٠ – أحصى الدكتور / محمود سليمان ياقوت المصطلحات والعبارات الدالة على غير =

ويرى جون ليونز أن القواعد المعيارية هي " التي يرى علماء اللغة والنحو أنه يجب على المتكلمين أن يلزموا بها حتى يكون كلامهم صحيحاً ، والأمثلة كثيرة على تلك القواعد المعيارية التي وضعها النحاة واللغويون والتي ليس أي أساس في الاستعمال اللغوي العادي للمتكلمين باللغة " [١] .

والمعيارية . كما يقول الدكتور / كمال بشر . " مبنية على أساس فكرة تقليدية مشهورة تمثلها العبارة الآتية (اللغة هي ما يجب أن يتكلم الناس ، وليس ما يتكلم الناس بالفعل " [٢] .

ويقول الدكتور محمد سليمان ياقوت : " يهتم النحو المعياري prescriptive grammar بوضع مجموعة من النماذج التي يجب اتخاذها مثالاً لقياس الاستعمال الصحيح للغة ، وما وافق تلك النماذج يقبله النحوي ويحكم عليه بالصواب ، وما خالفها يرفضه النحوي ويصدر عليه بعض الأحكام التي تدل على الغلط والخطأ " [٣] .

=

الصحيح نحوياً في (الكتاب) لسيبويه ، مع إثبات أرقام الصفحات التي وردت فيها . انظر : التراكيب غير الصحيحة نحوياً في (الكتاب) لسيبويه – دراسة لغوية ، ص ١٥ – ٤٠ .

١ – نظرية تشومسكي اللغوية ، لجون لوينز ، ترجمة : د . حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية ، الطبعة الأولى ١٩٨٥ م ، ص ٧٤ .

٢ – دراسات فى علم اللغة : د . كمال بشر ، دار المعارف – مصر ، ١٩٦٩ م ، ص ٥٥ .

٣ – أما النحو الوصفي فـ " يهتم بتسجيل الواقع كما هو ، دون التدخل في جوانب الخطأ والصواب في الاستعمال الذى نجده بواسطة أبناء اللغة " . التراكيب غير الصحيحة نحوياً في (الكتاب) لسيبويه . دراسة لغوية ، هامش ص ٦ .

فالنحو المعياري – إذن – يضع ضوابط الصحة ، ويحدد المعايير من أجل الحفاظ على مستويات متصورة للاستعمال اللغوي [١] .

ويتصف النحو المعياري – أو ما يطلق عليه اللغويون المحدثون اسم (النحو التقليدي) – بالمعيارية ، حيث يقول جون ليونز : " إن النحو التقليدي يتصف بالمعيارية اتصافاً شديداً ، ويراه النحاة كما لو كانت مهمته صياغة مستويات للصواب وفرضها – إن لزم الأمر – على متكلمي اللغة " [٢] .

وإذا كانت المعيارية هي سمة النحو التقليدي بوجه عام ، فإن الدكتور حماسة يرى أنها – المعيارية – هي السمة الغالبة على النحو العربي بوجه خاص ، رغم وجود بعض الملامح الوصفية فيه [٣] .

ويقول د . عبده الراجحي – وهو بصدد الحديث عن مآخذ الوصفيين على النحو العربي التقليدي : " إن النحو العربي لم يقعد للعربية كما يتحدثها أصحابها وإنما قعد لعربية مخصوصة تتمثل في مستوى معين من الكلام هو في الغالب شعر أو أمثال أو نص قرآني ، أي أنه لم يوسع درسه ليشمل اللغة التي يستعملها الناس في شئون الحياة ، وإنما قصره على درس اللغة الأدبية .... وقد ترتب على ذلك أن النحاة القدماء درّجوا الكلام العربي درجات حسب وروده في هذا المستوى الخاص من اللغة ، وقد ظهر هذا الاتجاه منذ البداية على ما نرى في كتاب سيبويه ، فالكلام عنده (جيد بالغ) ، أو (عربي) أو جائز حسن) ،

---

١ – انظر : الكتاب بين المعيارية والوصفية ، د . أحمد سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ط ١ ، ١٩٨٩ م ، ص ١٨ .

٢ – اللغة وعلم اللغة ، لجون ليونز ، ترجمة د . مصطفى التوني ، دار النهضة بالقاهرة ١٩٨٧ م ، ج ١ / ٦٦ .

٣ – انظر : لغة الشعر – دراسة في الضرورة الشعرية ، د . محمد حماسة عبد اللطيف ، دار الشروق ، ط ١ ، ١٩٩٦ م ، ص ٦٨ .

وهو أحياناً (خبيث يوضع في غير موضعه) أو (قبيح) أو (ضعيف خبيث) " [١] . وقد ترتب على ذلك أيضاً أن النحاة قد أخرجوا جملاً من حيز الصحة اللغوية – مع أنها مسموعة عن العرب – اعتماداً على القياس [٢] .

ومن أهم خصائص النحو المعياري " أنه يحدد قواعد اللغة بناء على فهم (المعنى) أولاً ، ومعنى ذلك أن القواعد تتحدد وفقاً للدارس نفسه ، أي أن هذا النحو يتقدم على أساس ذاتي subjective " [٣] ، كما أنه " يهتم أساساً بمعرفة (العلة) ، والسؤال الذى يشغل أصحابه دائماً هو : لم كان هذا هكذا ولم يكن غير ذلك " [٤] .

ومما تقدم يتبين أن المعيارية سمة بارزة عند النحاة القدماء ، وأنها تقوم على الذاتية ، والرؤية الشخصية لدارس اللغة نفسه ، وتصدر أحكام الصواب والخطأ على الجمل والتراكيب بناء عليها .

وما ينبغي أن نقرره في هذا الصدد أن سيبويه حين يصدر تلك الأحكام المعيارية على الجمل والتراكيب فإنه يعتمد في ذلك على مجموعة من الأسس اللغوية والمنهجية التي تحكم الاستعمال الصحيح للغة ، وأن هذه الأسس كانت قائمة في ذهنه وإن لم يفصح عنها ؛ لأنه كان يهتم بتحليل الجمل وتفسيرها ، والتعليل للأحكام التي أصدرها وتوجيهها .

---

١ – النحو العربي والدرس الحديث – بحث في المنهج ، د . عبده الراجحي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٨ م ، ص ٤٨ ، ٤٩.

٢ – انظر : لغة الشعر – دراسة في الضرورة الشعرية ، ص ٧١ .

٣ – النحو العربي والدرس الحديث . بحث في المنهج ، ص ٤٦ .

٤ – السابق ، ص ٤٦ .

- وفيما يلى سنعرض لبعض الأحكام المعيارية المتعلقة بالاستقامة والإحالة ، والتي ذكرها سيبويه في كتابه معتمداً في توجيهها – في الأساس الأول – على معنى التركيب ودلالته .

ثالثاً : الاستقامة والإحالة توجيهات عملية :

احتكم سيبويه إلى المعنى الدلالي للتراكيب وسياقات الكلام في توجيه كثير من الأحكام المعيارية التي تتصل باستقامة الجمل والتراكيب أو إحالتها ، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً في كتابه ، ومن ذلك :

١ – **الحُسْن :**

* وصف سيبويه بعض التراكيب بالحسن ؛ لأنها تفيد معنى يحتاجه المخاطب ، يقول سيبويه : " هذا باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة ، وذلك قولك : ما كان أحدٌ مثلك ، وما كان أحد خير منك ، وما كان أحد مجترئاً عليك . وإنما حَسُنَ الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفى أن يكون في مثل حالة شيء أو فوقه ، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا . وإذا قلت : كان رجلٌ ذاهباً ، فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله . ولو قلت كان رجلٌ من آل فلان فارساً حَسُنَ ؛ لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذلك في آل فلان وقد يجهله . ولو قلت كان رجل في قوم عاقلا لم يَحسُنْ ؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل وأن يكون من قوم . فعلى هذا النحو يَحسُنُ ويَقْبُحُ" [١] .

ينطلق سيبويه في توجيه التراكيب هنا من قاعدة تشير إلى أن " جواز الإخبار عن الشيء معقود بوقوع الفائدة للمخاطب ، وتعريفه ما يجوز أن يجهله " [٢] ، وأن " مرد الحسن والقبح في الإخبار عن النكرة بالنكرة يعود . في

١ – الكتاب ، ج ١ / ٥٤ .

٢ – شرح كتاب سيبويه ، لأبى سعيد السيرافي ، ج ٣ / ٥ .

نظره ـ إلى المعنى الدلالي ومقتضى الحال اللذين اتخذهما معياراً لصواب التراكيب وخطئها " [١].

ويفهم من كلام سيبويه أنه يصح الإخبار عن النكرة بنكرة إذا أفادت شيئاً يجهله المخاطب ، أما إذا لم يكن في الكلام فائدة للمخاطب ؛ فإنه قبيح لعدم الإفادة ، ويفهم كذلك أن " النكرة تختلف من المتكلم إلى المخاطب ، فالنكرة ما جهلها المخاطب وإن علمها المتكلم ، ولذلك حكم سيبويه على جملة مثل : كان رجلٌ في قوم عاقلاً ، حكم بعدم حسنها وإن كانت النكرة مخصص بالوصف في حين أنها تكون حسنة وإن لم تخصص بشيء ، مثل : ما كان أحد مجترئاً عليك ، حيث سبقت النكرة بنفي جعلها في سياق العموم ، فتخصصت النكرة من جهة المعنى ، إذ أصبح الحكم صادقاً على كل أفراد الجنس .... وهذا يماثل المعرفة من حيث المعنى وجهة الإفادة " [٢] .

ويبدو مما سبق أن سيبويه يحكم على التراكيب بالحسن أو القبح معتمداً في ذلك على حالة المخاطب ومدى احتياجه للمعنى .

* ويسأل سيبويه أستاذه الخليل عن السبب في عدم المجازاة . الجزم . بإذا ، ويرجع الخليل السبب في ذلك إلى الدلالة ، ويقرر سيبويه ما ذهب إليه أستاذه ، ويفرق بين (إذا) و (إنْ) ، فيذكر لكل منهما موضعاً تَحْسُنُ فيه ، معتمداً في ذلك – أيضاً – على الدلالة ، حيث يقول : " وسألته عن إذا ، ما منعهم أن يجازوا بها ؟ فقال الفعل في إذا بمنزلته في إذ ، إذا قلت : أتذكر إذ تقولُ ، فإذا فيما تَستقبل بمنزلة إذْ فيما مضى . ويبيّنُ هذا أن إذا تجيء وقتاً

١ – الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي ، د . أحمد سعد محمد ، مكتبة الآداب ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩ م ، ص ٦٧ .

٢ – النحو و المعنى بين سيبويه والدرس الحديث ، د . راشد أحمد جراري ، بحث منشور بمجلة كلية التربية ، جامعة عين شمس ، مج ٥ ، ع ٣ ، ديسمبر ١٩٩٩م ، ص ٨٥ .

معلوماً ؛ ألا ترى أنك لو قلت : آتيك إذا احمرّ البُشْرُ ، كان حسناً ، ولو قلت : آتيك إن احمرَّ البُسْرُ ، كان قبيحاً . فإن أبداً مبهمة ، وكذلك حروف الجزاء "[١].

ويوضح السيرافي أن (إذ) لا يجازى بها ؛ لأنها مقصورة على وقت بعينه ماضٍ ، وكذلك (إذا) لا يجازى بها في اللفظ فتجزم المضارع بعدها ؛ من قبل أنها لوقت معلوم آت ، والمجازاة والشروط هي معقودة على الظن والشك ، أو احتمال الوقوع ؛ أي أنها يجوز أن تكون ويجوز ألا تكون [٢] ، وهذا يتحقق مع (إنْ) التي تفيد الإبهام والظن ، حيث يقول المبرد : " وإنْ إنما مخرجها الظن والتوقع فيما يخبر به المخبر " [٣] .

ويفهم من ذلك أن دلالة (إذا) على وقت محدد معلوم ومتحقق الوقوع هو ما جعل سيبويه يحكم بالحسن على قوله : آتيك إذا احمرّ البسر ؛ لأن الشرط – هو احمرار البُسْر – واقع لا محالة . ولذلك يقبح هنا استخدام (إنْ)– بدلاً من (إذا) – ؛ لأنها مبهمة ؛ أي لا تدل على وقت معلوم .

* ويصف سيبويه التراكيب بالحُسْنِ لتمام معناها ؛ حيث يقول : " أنك لو قلت : فيها عبد الله ، حَسُنَ السكوت وكان كلاماً مستقيماً ، كما حَسُنَ واستغنى في قولك : هذا عبد الله " [٤] .

فوجه الحسن في التركيبين سببه تمام المعنى ووضوحه ، الذى هو الفيصل في الحكم بحسن التراكيب أو قبحها عند سيبويه .

---

١ – الكتاب ، ج ٣ / ٦٠ .

٢ – انظر : شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي ، ج ١ / ١٤١ : ١٤٣ .

٣ – المقتضب ، للمبرد ، ج ٢ / ٥٦ .

٤ – الكتاب ، ج ٢ / ٨٨ .

٢- **القُبْح :**

وهو مصطلح يشير به سيبويه إلى خطأ التركيب وفساده ، ويستخدمه مقابلاً لمصطلح (الحُسْن) الذى يسم به التراكيب الصحيحة ، وكثيراً ما يتوارد عنده المصطلحان مقترنين في الموضع الواحد ، فحين يصف تركيباً ما بأنه (حَسَنٌ) ، فسرعان ما يضرب مثالاً مصنوعاً من مخيلته ليصفه بأنه (قبيح) .

* وقد وصف سيبويه بعض التراكيب بالقبح ؛ لأنها لا تفيد معنى تاماً يحسن السكوت عليه ، ومن أمثلة ذلك وصفه التركيبين : إن من أفضلهم كان رجلاً ، وإن من خيارهم رجلاً ، بالقبح ؛ لعدم تمام معناها ، حيث يقول على لسان الخليل : " وقال : إن من أفضلهم كان يقبح ؛ لأنك لو قلت : إن من خيارهم رجلاً ، ثم سكت كان قبيحاً حتى تعرفه بشيء ، أو تقول : رجلاً من أمره كذا وكذا " [١] . فقد لاحظ الخليل أن هناك عنصراً محذوفاً في التركيبين ، لا يتم المعنى إلا به ، وهذا العنصر هو الصفة ، وقد أدى حذفها هنا إلى خلل بالمعنى المقصود ؛ لأنها حُذِفَتْ دون قرينة لفظية أو حالية تدل عليها ، فالصفة .كما يقول ابن جنى – : " إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز " [٢] ، وهذا ما " جعل الخليل يصف النموذجين السابقين بالقبح، وإطالة التركيب بواسطة الوصف تزيل هذا القبح وتجعل الكلام ينتقل إلى درجة النوع الحسن " [٣] .

*وغموض المعنى قد يكون سبباً في وسم التراكيب بالقبح ، ومن ذلك قول سيبويه : " ولو قلت : ائتني ببارد كان قبيحاً ، ولو قلت ائتني بتمر كان حسناً ،

---

١ – الكتاب ، ج ١ / ٢٧٠ .

٢ – الخصائص ، لابن جنى ، ج ٢ / ٣٧١ .

٣ – الحذف والتقدير عند سيبويه – دراسة تفسيرية معيارية ، ص ١٨٥ .

ألا ترى كيف قبح أن يضع الصفة موضع الاسم " [١] ، فقوله : ببارد ، أصله : بماء بارد ، وقد حذف منه الاسم (الموصوف) وأقام الصفة مقامه ، ووسمه بالقبح " لأنه لا يجوز وضع الصفة (بارد) موضع الاسم (ماء) " [٢] ، ومن قِبل أنه " لا يحذف الموصوف إلا الصفة خاصة بجنسه ، تقول : رأيت كاتباً ، ولا تقول : رأيت طويلاً ؛ لأن الكتابة خاصة بجنس الإنسان دون الطول " [٣] . وكذلك كلمة (بارد) فهي صفة غير مختصة بجنس معين ، بل يمكن أن تصف بها كثيراً من الأشياء كالسوائل والمشروبات وغيرها ولذلك فحذف الموصوف قبلها يُحدث نوعاً من الالتباس والغموض في فهم المعنى وتحديد المراد من التراكيب ، ومن هنا يقبح حذفه .

أما قوله : ائتني بتمر ، فقد وسَمَه سيبويه بالحسن ، لأنه تركيب واضح المعنى ، ومحدد الدلالة من قِبَل المتكلم .

* وفى (باب ما لا يجوز أن يندب) ، وَسَمَ سيبويه – على لسان الخليل ويونس بن حبيب . نحو : وارجلاه ، يا رجلاه ، واهذاه ، بالقبح ؛ وذلك للإبهام وعدم البيان ، وإذ يقول . على لسان الخليل – : " إنما قبح لأنك أبهمت . ألا ترى أنك لو قلت : واهذاه ، كان قبيحاً ؛ لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء ، وأن تخص ولا تبهم ؛ لأن الندبة على البيان " [٤] . ويبدو من ذلك أن " حكم المندوب . وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه . .....

١ – الكتاب ، ج ١ / ٢٧٠ .

٢ شرح جمل سيبويه : د . محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعة بالإسكندرية ، ١٩٩٢ م ، ج ١ / ١٨٠ .

٣ – مغنى اللبيب ، لابن هشام ، ج ٢ / ٧٥١ .

٤ – الكتاب ، ج ٢ / ٢٢٧ .

أن يكون نكرة ، كرجل ، ولا مبهماً ، كأي واسم الإشارة " [١] ، بل يجب أن يكون معروفاً للسامعين ؛ ليعلموا " أنك قد وقعت في عظيم ، وأصابك جسيم من الأمر ..... وكأن التبيين في الندبة عذر للتفجع " [٢] ، ولأن " التفجع على المجهول لا يفي بالغرض ، بل يذهب بالمقصود " [٣] ، ولهذا المعنى يقبح أن تذوب النكرة ، واسم الإشارة ؛ لما فيهما من إبهام ، وعدم تحديد .

٣- **المحال** :

يحكم سيبويه على بعض التراكيب بالإحالة ؛ لانحرافها النحوي ، ويصدر نفس الحكم على تراكيب أخرى ؛ لفساد معناها ، يقول في (باب المبدل من المبدل منه والمبدل يشرك المبدل منه بالجر) : " وذلك قولك : مررت برجلٍ حمارٍ . فهو على وجه محال ، وعلى وجه حسن . فأما المحال فأن تعنى أن الرجل حمار . وأما الذى يحسن فهو أن تقول : مررت برجل ، ثم تبدل الحمار مكان الرجل ، فتقول : حمارٍ ، أما أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت ، وإما أن يبدو لك أن تُضرب عن مرورك بالرجل وتجعل مكانه مرورك بالحمار بعد ما كنت أردت غير ذلك " [٤]

فجملة (مررت برجلٍ حمارٍ) التي مثل بها سيبويه هنا لها وجهان : أما **الأول** فمحالٌ ووجه الإحالة هو أن يكون الرجل حماراً على وجه الحقيقة ، لأن هذا نقض للمعنى لا يجوز ، ولكن يجوز أن نخرج هذه الجملة من دائرة

---

١ – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية – بيروت ، ١٩٩٥ م ج ٤ / ٤٩ ، ٥٠ .

٢ – الكتاب ، ج ٢ / ٢٢٧ ، ٢٢٨ .

٣ – أثر النحاة في الدرس البلاغي ، د . عبد القادر حسن ، دار نهضة مصر ، ١٩٨٥ م ، ص ٥٨ .

٤ – الكتاب ، ج ١ / ٤٣٩ .

الإحالة إلى دائرة الحسن على سبيل المجاز واتساع الكلام ، " ويكون وجه الشبه بين الرجل والحمار هو عدم الفهم ، أي أن الصفة الجامعة بينهما هي البلادة وعدم الإحساس بقيمة الأشياء ، وأيضاً عدم التفكر والتعقل ، وقد أثبت ذلك القرآن الكريم حين شبه الله سبحانه وتعالى اليهود في حملهم كتاب الله (التوراة) وعدم إدراكهم أو فهمهم لأحكامها وما جاء فيها ، بالحمار الذى يحمل أسفاراً وهو لا يدرى ولا يفهم قيمتها أو معناها " [١] ، وفى ذلك يقول تعالى: ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [٢] . وأما الوجه الآخر فحسنٌ على بدل الغلط أو النسيان " كأنه أراد أن يقول : مررت بحمارٍ فغلط ، فقال : برجل أو بشيء " [٣] ، ثم تنبه ، وتدارك كلامه ونطق بالصواب .

* ويقول سيبويه : " فإن قلت : مررت برجل صالحٍ ولكن طالحٍ ، فهو محال ، لأن لكن لا يتدارك بها بعد إيجاب ، ولكنها يثبت بها بعد النفي " [٤] .

فـ(لكنْ) حرف عطف ، يفيد الاستدراك ، وقد ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف بها بعد الإيجاب [٥].

إذن فقد حكم سيبويه بالإحالة على قوله (مررت برجل صالحٍ ولكن طالح) من قِبَلِ أن العطف بـ (لكن) لا يكون إلا بعد الجمل المنفية ، ومن قبل أن

---

١ – الحذف والتقدير عند سيبويه. دراسة تفسيرية معيارية ، ص ١٩٥ .

٢ – سورة الجمعة ، الآية : ٥

٣ – الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق : د . عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة . بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨ م ج ٢ / ٤٨ .

٤ – الكتاب ، ج ١ / ٤٣٥ .

٥ – انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والوفيين ، لابن الأنباري ، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الرابعة ١٩٦١ م ج ٢ / ٤٨٤ .

(لكن) يكون معناها – عند العطف – تقرير حكم ما قبلها من نفى ، وإثبات نقيضة لما بعدها ، ومادام الحكم الذى بعدها مثبتاً فلابد أن يكون هذا الحكم خاصاً به مقصوراً عليه ، فلا يتعداه إلى غيره ، ولا يمكن الاستدراك منه .

يبدو مما سبق أن سيبويه كان يعلل للأحكام المعيارية التي يصدرها على التراكيب ، وأنه كان يعوّ على المعنى تعويلاً كبيراً في توجيه التراكيب اللغوية وتفسيرها وفى الحكم باستقامتها وإحالتها ، أو بصحتها وخطئها .

نتائج البحث :

توصل البحث في موضوع (معيار الحكم على صحة الكلام وخطئه عند سيبويه) إلى النتائج الآتية :

١- أن لمصطلح (الكلام) عند سيبويه دلالات متعددة . أشار البحث إلى بعضها . ومرد هذا التعدد الدلالي أن المصطلح يخضع في تحديد دلالته للسياق الذى ورد فيه ؛ حيث لم يكن هذا المصطلح مختصاً بدلالة معينة عند النحويين في هذه الفقرة .

٢ . أن ثَمَّة علاقة تكاملية تربط النحو بالمعنى والدلالة ، وأن هذه العلاقة وهذا الترابط هما المعيار المنهجي الذي اعتمد عليه سيبويه في تصنيف الكلام . في باب الاستقامة والإحالة . ؛ إذ لا يمكن فصل النحو عن الدلالة ؛ لأنها وجهان لعملة واحدة ألا وهى الجملة .

٣ . أن سيبويه حين يصدر مجموعة من الأحكام المعيارية على الجمل والتراكيب بالاستقامة أو الإحالة أو الحسن أو القبح فإنه يعتمد في ذلك على أسس ومعايير لغوية ومنهجية تحكم الاستعمال الصحيح للغة ، وأن هذه الأسس كانت قائمة في ذهنه وإن لم يفصح عنها ؛ لأنه كان يهتم بتحليل الجمل وتفسيرها ، والتعليل للأحكام التي أصدرها وتوجيهها .

٤. أن الكلام المستقيم الحسن الذي ينبغي للمتكلم استخدامه أو السير على منواله هو الذي تتم فيه مراعاة الصحة النحوية والدلالية معاً ، وأن يطرح ما عدا ذلك من جمل وتراكيب تبتعد عن قواعد اللغة ولا تُقبَل من حيث معناها ودلالتها .

المصادر و المراجع :

- **د. أحمد سعيد محمد :**

١ . " الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي " ، مكتبة الآداب ، الطبعة الأولي ، ١٩٩٩م.

- **د. أحمد سليمان ياقوت :**

٢ . "الكتاب بين المعيارية والوصفية " ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩ م

- **ابن الأنباري** (كمال الدين أبو البركات) :

٣ ـ " الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين " ، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الرابعة ، ١٩٦١م .

- **د. تمام حسان :**

٤ـ " اللغة العربية معناها ومبناها " ، عالم الكتب . القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٨

- **ابن جنى** (أبو الفتح عثمان) :

٥– " الخصائص " ، تحقيق : محمد على النجار ، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٣م

٦ـ " اللمع في العربية " ، تحقيق : حسين محمد محمد شرف ، عالم الكتب ،الطبعة الأولى ، ١٩٧٩ .

- **جون ليونز :**

٧ـ "اللغة وعلم اللغة " ، ترجمة د . مصطفى التوني ، دار النهضة بالقاهرة ١٩٨٧ م .

٨ . " اللغة والمعنى والسياق ، ترجمة د. عباس صادق الوهاب ومراجعة د . يوئيل عزيز ، دار الشئون الثقافية العامة – بغداد ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٨٧ م .

٩ـ "نظرية تشومسكي اللغوية" ، ترجمة : د . حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية ، الطبعة الأولى ١٩٨٥ م

- **حسين أحمد أبو عباس:**

١٠. " الجملة والكلام عند النحاة العرب " ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية دار العلوم . جامعة القاهرة ، ١٩٩٨م .

- **د. راشد أحمد جراري:**

١١ـ " النحو والمعنى بين سيبويه والدرس الحديث " ، بحث منشور بمجلة كلية التربية، جامعة عين شمس ، المجلد الخامس ، العدد الثالث ، ديسمبر ١٩٩٩م .

- **الرضي : (محمد بن الحسن الإستراباذي)**

١٢. " شرح الرضي على الكافية " ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، الطبعة الثانية .

- **الزمخشري :** (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر) :

١٣ـ "المفصل في علم العربية " ، دار الجيل ، بيروت – لبنان ، ط ٢ ، ١٣٢٧هـ .

- **زينب شافعي عبد الحميد :**

١٤ . " الإحالة والكذب في التراكيب عند النحاة ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية دار العلوم . جامعة القاهرة ، ١٩٩٨ م.

- **ابن السراج** (محمد بن سهل بن السراج) :

١٥. " الأصول في النحو " ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، الطبعة الثالثة .

- **سيبويه** (أبو بشر عمرو بن قنبر) :

١٦ـ " الكتاب " ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨م .

- **السيرافي** (أبو سعيد) :

١٧ . "شرح كتاب سيبويه " ، تحقيق : د. فهمي أبو الفضل ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة . الطبعة الأولى ، ٢٠٠١ م .

١٨– شرح كتاب سيبويه ، تحقيق : د . رمضان عبد التواب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٠ م ، ج

- **د . عبد القادر حسين :**

١٩. " أثر النحاة في الدرس البلاغي " ، دار نهضة مصر ، ١٩٨٥

- **لعبد القاهر الجرجاني :**

٢٠. " الجمل " ، تحقيق : على حيدر – دمشق ، ١٩٧٢ م

٢١. " دلائل الإعجاز " ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، الهيئة العامة للكتاب ، ٢٠٠٠ .

- **د . عبده الراجحي :**

٢٢ـ " النحو العربي والدرس الحديث – بحث فى المنهج " ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٨ م

- **العسكري (أبو هلال) :**

٢٣. " كتاب الصناعتين الكتابة والشعر ، تحقيق : د . مفيد ممحيه ، دار الكتب العلمية – بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى، ١٩٨١ م.

- **فرحات الدريس :**

٢٤ـ " دراسة المصطلحات اللغوية فى كتاب سيبويه " ، بحث منشور فى مجلة (المعجمية) ، العدد الأول ، ١٩٨٥م

- **ابن فضال المجاشعي** (أبو الحسن علي) :

٢٥- " شرح عيون الإعراب " ، تحقيق : د . عبد الفتاح سليم ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨ م ، ص ٣٢ .

- **فكري محمد أحمد سليمان :**

٢٦ . " الحذف والتقدير عند سيبويه . دراسة تفسيرية معيارية ، رسالة دكتوراه ، كلية الألسن . جامعة عين شمس ، ١٩٨٨م

- **د . كمال بشر:**

٢٧ . " دراسات في علم اللغة " ، دار المعارف – مصر ، ١٩٦٩ م .

- **ابن مالك :**

٢٨ . "شرح التسهيل "، تحقيق : د . عبد الرحمن السيد ، و د . محمد بدوى المختون . دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٩٩٠ م ، ج ١ / ٥ .

- **المبرد** (محمد بن يزيد) :

٢٩- " المقتضب " ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.

- **مجمع اللغة العربية :**

٣٠ . " المعجم الوسيط " ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة .

- **د . محمد إبراهيم عبادة :**

٣١ . " الجملة العربية : مكوناتها – أنواعها – تحليلها " ، مكتبة الآداب بالقاهرة

- **د. محمد حماسة عبد اللطيف :**

٣٢ . " بناء الجملة العربية " ، دار القلم . الكويت، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢م .

٣٣ . " العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث " ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠١ م .

٣٤ . " لغة الشعر . دراسة في الضرورة الشعرية " ، دار الشروق ، ط الطبعة الأولى ، ١٩٩٦ م

٣٥ . " النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي " ، دار الشروق ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م .

- **د. محمود سليمان ياقوت :**

٣٦ـ " التراكيب غير الصحيحة نحويا في (الكتاب) لسيبويه . دراسة لغوية ، دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية ، ٢٠٠٢ م.

٣٧ . " شرح جمل سيبويه " ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،١٩٩٢ .

- **د . ميشال زكريا :**

٣٨ . " بحوث ألسنية عربية " ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢ م .

- **ابن هشام** (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف) :

٣٩ . " أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك " ، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٥م

٤٠ . " مغني اللبيب عن كتب الأعاريب " ، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ،١٩٩١م .

- **د. نهاد الموسى :**

٤١ـ " نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث " ، دار البشير . مكتبة وسام ، الأردن ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٧ **م**

- **ابن يعيش** (موفق الدين بن علي) :

٤٢ . " شرح المفصل " ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .